البحث الفائز بالجائزة الاولى على الجامعات العراقية في مسابقة افضل مشروع تخرج في مجال مكافحة التطرف العنيف خطابات الكراهية ونشر روح التسامح وبناء السلام

التعايش والسلم الاهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي

أ.د عمار سعدون سلمان البدري ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

اية ثائر عدنان Yahoo.com @2001Aya

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

الملخص:

ادى التغير السياسي الذي شهده العراق بعد نيسان٢٠٠٣ الى احداث تداعيات تجاوزت في أبعادها وتاثيراتها السياسية، لتتطور وتصبح فيما بعد أزمات ومشكلات مزقت النسيج المجتمعي للشعب العراقي، عبر سيادة مبدا التشدد والتطرف على المستويات كافة وهو ما عزز من ثقافة الإنقسام وغياب الثقة المتبادلة بين أفراد االمجتمع.ونظرا للتحديات التي تواجه العراق، وتحقيقاً لأفضل مناخات التعايش السلمي بين جميع مواطني الدولة، وتناسباً مع مرحلة ما بعد داعش الارهابي، ولما للإعلام من دور حاسم في صناعة اتجاهات الرأي العام، والتزاما بالمعايير المهنية والموضوعية ونشر الحقيقة،احتل تعبير التعايش السلمي اهتمام واسع لدى العديد من وسائل الاعلام والمهتمين بعلم السياسة والاجتماع لما له من دور كبير في الحفاظ على وحدة وامن وسيادة البلد .فقد تم التركيز في البحث على اهمية مستقبل العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي ،ونشر ثقافة الحوار والتعايش السلمي بين افراد المجتمع العراقي لمواجهة العنف والإرهاب الذي يستهدف الوحدة الوطنية وترسيخ فكرة ان الحوار مع الآخر تتطلب احترام التنوع الثقافي والديني والعرقي،مع ضرورة الشراكة بين الحكومة ووسائل الإعلام تعزيز المصالحة الوطنية كون الإعلام يحتل مركزاً متقدما في صناعة اتجاهات الرأي العام،فضلا عن احترام حق الجمهور في الحصول على المعلومات وعدم التمييز بجميع اشكاله.

الكلمات المفتاحية: التعايش، السلم الاهلي، التطرف ، تنظيم داعش الارهابي، العراق.

تاريخ الاستلام :١٥/٧/ ٢٠٢٤	**تاريخ القبول: ٢٩ /٩/ ٢٠٢٤**	**تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤**

Coexistence and Civil Peace in Iraq after the Terrorist Organization ISIS

Prof. Dr. Ammar Saadoon Albadry
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

Aya Thaer **Adnan**
Yahoo.com٢٠٠١@ Aya

College of Political Science /Al-Mustansiriya University

Abstract

The political change that Iraq witnessed after April 2003 led to repercussions that exceeded in their dimensions and political effects to the point of turning them into crises and problems that tore apart the social fabric of the Iraqi people. This happened through the prevalence of the principle of extremism and fanaticism at all levels, which reinforced the culture of division and the absence of mutual trust among members of society. Given the challenges facing Iraq, and in order to achieve the best climate for peaceful coexistence among all citizens of the country, and in line with the post-ISIS terrorist phase, and given the media's crucial role in shaping public opinion trends, and in adherence to professional and objective standards and spreading the truth, the expression of peaceful coexistence has gained wide attention among many media outlets and those interested in political and sociological science. The importance of the media also stems from its great role in preserving the unity, security and sovereignty of the country. This research focused on the importance of the future of Iraq after the terrorist organization ISIS, and spreading the culture of dialogue and peaceful coexistence among members of Iraqi society to confront violence and terrorism that target national unity and establish the idea that dialogue with others requires respect for cultural, religious and ethnic diversity. The research stressed the need for partnership between the government and the media in promoting national reconciliation, as the media occupies an advanced position in shaping public opinion trends, in addition to respecting the public's right to obtain information and rejecting discrimination in all its forms. Keywords: Coexistence, civil peace, extremism, terrorist organization ISIS, Iraq.

Keywords: Coexistence, Civil Peace, Extremism, ISIS Terrorist Organization, Iraq.

المقدمة

يواجه العراق تحدياً جديداً يعادل في خطورته ومساحته كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى الساحات الداخلية والاقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماء الاثني والمذهبي على الانتماء الوطني، وخلق حواجز امام استمرار التعايش السلمي بين مكوناته، ولعل نقطة القصور الرئيسية هو أن اواصر المواطنة هي بالاساس تم اضعافها نسبياً بفعل الممارسات الخاطئة للانظمة السياسية المتعاقبة، وتقصيرها في بذل ما يستحقه مشروع ترسيخ التعايش السلمي المنوط به استيعاب وتمثيل كل اطياف التكوينات الاجتماعية والحضارية المتأخية عبر قرون عدة، بصرف النظر عن اعراقها وطبيعة اديانها وتلاوين طوائفها ولغاتها، فقد استيقظ على حين غرة الحس الاثني والمذهبي وتفاقمت العصبيات ضمن نسيج المجتمع الواحد، وتحولت الى كيانات سياسية متعددة ومتقاطعة تهدد وحدتها وتعايشها مع بعضها، وتضرب بقوة اسس كيان المجتمع المتماسك.

أهمية البحث :

تنطلق اهمية البحث من ان المجتمع أو الشعب العراقي يعد احد الشعوب والمجتمعات التي تتكون من انتماءات مختلفة اثنية ومذهبية، فضلاً على الاختلاف في التوجهات والرؤى والايديولوجيات والمصالح، ولم يشكل هذا التلون عائقا امام التعايش السلمي والتفاعل البناء بين ابناء الوطن الواحد خلال التاريخ، باستثناءات عرضية لم تكن قاعدة، الا ان مشكلات عدم التجانس ثم ظهور مشكلات لعدم الرغبة بالتعايش ظهرت كنتيجة لعوامل سياسية داخلية وخارجية في المقام الاول، وهذا ما يشكل عائقاً وتحدياً امام تحقيق الانسجام والتعايش السلمي بين ابناء الشعب الواحد، ويعد اخطر تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد برمته، ولمواجهة تلك المشكلة في العراق ينبغي العمل على ارساء اسس راسخة للتعايش السلمي، متعلقة بحرمة الدم وقبول شراكة الاخر والاختلاف في الراي، وان الجامع هو الوطن واهمية التعرف على سبل لتحقيق التعايش السلمي والاجتماعي في المجتمع العراقي بعد التحرر من داعش الإرهابية و ان تكون هناك مصالحة وطنية حقيقية من دون شروط متفقة. وأن تأخذ القضايا القانونية بحق المتجاوزين والمجرمين مجراها في العدالة .

اشكالية البحث :

تبحث اشكالية البحث عن ابرز الاليات التعايش السلمي التي تنسجم مع الواقع العراقي، على الرغم من هزيمة تنظيم داعش الارهابي على يد القوات العراقية الا ان التعايش السلمي في العراق يعاني مجموعة من المهددات الداخلية والخارجية.

يطرح البحث مجموعة من الاسئلة:

١- ما هي الاسس والاليات التي يستند عليها التعايش السلمي في العراق؟

٢- ما هي المهددات الداخلية والخارجية لتنظيم داعش الارهابي في العراق ؟

٣- ما هي الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنظيم داعش الارهابي في العراق ؟

٤- وما هو مستقبل التعايش السلمي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي؟

فرضية البحث :

ان التعايش والسلم الاهلي بعد هزيمة داعش الارهابي يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انعكست عليه بشكل سلبي.

منهجية البحث:

اعتماد الباحث المنهج النظمي الذي يعد من المناهج الحيوية الذي تعتمده غالبية الدراسات والبحوث فضلا عن الاعتماد على المنهج التاريخي ايضا.

المبحث الاول: التعايش والسلم الاهلي (المفهوم والاسس)

المطلب الاول: مفهوم التعايش والسلم الاهلي

لم يكن مصطلح التعايش – كما يقول الدكتور عبد العاطي محمد عبد الجليل – منتشرا بشكل واسع لأسباب عديدة، من بينها أن مبدأ التعايش المشترك بين بني البشر لم يكن مصطنعا ولم يكن قسريا، كما أنه لم يكن مجرد ظاهرة تطفو على سطح الحياة اليومية في هذه المنطقة أو تلك ثم تغيب، وكان الناس يعيشون معا بغض النظر عن كل الفروق التي تميز هذا عن ذاك، ولكن مع تكاثر البشر وتدافعهم برزت مصطلحات كان لها الدور الفاعل في اضفاء ملامح جديدة على بعض المجتمعات مثل " الأقليات " و" الجاليات " و" الدمج " و"الخصوصية الثقافية"، وتشير بعض الدلائل التاريخية الي أن بداية رواج استخدام هذا المصطلح كانت مع ظهور الصراع بين المعسكرين الاشتراكي الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (يلكوي ٢٠٠٨ ، ٢٢) .

أولا: مفهوم التعايش

جاء في المعجم الوسيط " تعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة " كلمة التعايش هو علاقتها بكلمة " الآخرين " والاعتراف بأن " الآخرين " موجودون (دوفرجية ، ٢٢١) ، والتعايش يعني التعلم للعيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة إيجابية مع الآخر فعندما تكون العلاقات إيجابية فإن ذلك

يعزز الكرامة والحرية والاستقلال، وعندما تكون العلاقات سلبية ومدمرة فإن ذلك سيقوض الكرامة الانسانية وقيمتنا الذاتية".

ثانيا: مفهوم التعايش السلمي الاهلي

يعرف التعايش السلمي على أنه اتفاق طرفين أو عدة أطراف على تنظيم وسائل العيش –أي الحياة– فيما بينهم وفق قاعدة يتم تحديدها وتمهيد السبل المؤدية إليها؟

وفي المفردات السياسية الحديثة فإن مصطلح التعايش السلمي يعني علاقة سليمة بين المجتمعات أو الدول في حين أن التنمية المركزية لكل دولة (أو مجتمع) تتطلب التعايش داخل الدولة (أو المجتمع) (عبد الله ١٩٨٥ ، ١٣) .

وقد حمل هذا المصطلح عدة معان منها السياسي الأيديولوجي الذي يعني: الحد من الصراع أو ترويض الخلاف العقائدي بين قوتين أو العمل على احتواء ذلك الصراع بما يفتح مجالا لقنوات الاتصال بين الطرفين المتصارعين.ومنها اقتصادي ويرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية من قريب أو بعيد". ومنها الديني بمعنى ممارسة كل الفرق أو الجماعات ذات الاعتقادات أو الديانات المختلفة لكافة شعائرها وطقوسها الدينية بكل حرية مهما اختلفت معتقداتها (مصطفى ١٩٩٨ ، ٢٢) .

ومنها التعايش العرقي واللغوي ويؤكد الأخوة العامة ونبذ العصبية العرقية والقبلية وعصبية اللون واللسان. ومنها التعايش المذهبي وفي كل دين مذاهب وفرق وفي الإسلام مثل ذلك ومقتضى التعايش الصحي في المجتمعات أن تتقارب هذه المذاهب وأن تتعارف وأن تتعاون فيما تتفق عليه ويعذر بعضها بعضا فيما تختلف حوله؟ وهذا ينطبق على الجماعات الدعوية والاتجاهات والفصائل الإسلامية المختلفة المتواجدة في الساحة.

وهناك نقطة مهمة جدا لابد أن نؤكدها هنا وهي أن التعايش لا يعني الذوبان وفقدان الهوية والشخصية؛ فمثلا أنه ليس معنى التعايش للمسلمين في الغرب أن يفقدوا هويتهم الإسلامية ويكونوا ضحية للتغريب. إن معنى كلمة التعايش أن هناك طرفين، إذا أصبحا طرفا واحدا فلن يكون هناك معنى للتعايش، وإذا ذابا فلن يكون هناك تعايش، والتعايش الحقيقي هو أن نعمل سويا ونقبل بعضنا البعض ونحترم بعضنا البعض (الكبيسي ٢٠١١ ، ٣٢٤) .

وايضا ان التعايش السلمي هو مفهوم سياسي يختص بالعلاقات الدولية، ويعرف أيضاً بأنّه اتباع سياسة ما تؤمن بفكرة تعددية المذاهب الإيدلوجية وإمكانية التفاهم بين المعسكَرَين في القضايا الدولية، أي المعسكر الغربي والشرقي، بالإضافة إلى ضرورة الدعوة إلى تحقيق التعايش السلمي بين الأديان كافة، والحث على خلق لغة حوار وتفاهم بين مختلف الأمم، والفضل يعود إلى (خروتشوف) في الإتيان بهذا

المفهوم بعد وفاة ستالين. حيث يعرف التعايش السلمي على أنّه مبادرة سلمية تدعو لتخطي الخلافات الإيدلوجية القائمة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وقد انطلق هذا المفهوم عام ١٩٥٦م، وتحققت هذه السياسة من خلال قبول عدد من الأفكار، وتجنب بعضها . (الكيالي ١٩٨٥) .

المطلب الثاني: الاسس التي يستند عليها التعايش والسلم الاهلي

هناك مجموعة من الاسس المهمة التي يستند ويعتمد عليها التعايش والسلم الاهلي ويجب توضيحها وبيانها بالتفصيل لتكون واضحة للمقابل فهذه الاسس الركيزة الاساسية التي يقف عليها التعايش والسلم الاهلي وهي:

اولا: التسامح

التسامح يعني الاعتراف بالتنوع والقدرة على التعايش مع الآخرين في ونام وانسجام، وهو القدرة على اتخاذ موقف عادل وموضوعي تجاه أولئك الذين تختلف آراءهم وممارساتهم وأديانهم وأجناسهم عما نحن فيه (قاسم ٢٠١٠ ، ٩٨) .

وقد ألمح القرآن الكريم إلى ضرورة هذا الاختلاف؛ حتى يتمكن كل فرد وكل مجتمع من العيش حسب ما لديه من إرادة وحرية واختيار بالطريقة التي ويرتضيها، حيث قال: ((ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين)) (هود: ١١٨)

كذلك أكد الله تعالى أنه خلق الناس شعوباً مختلفة حتى يمارسوا حياتهم على أساس من التعارف والتفاهم، فقال: ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)) (الحجرات: ١٣)، فمن الواضح أن الغاية من اختلاف الناس إلى شعوب وقبائل وتنوعهم ومدنيات إنما هو التعارف لا التناكر، والتعايش لا الاقتتال، والتعاون لا التطاحن، والتكامل التعارض. وكلمة التسامح لا تعني التوافق بين المجتمعات فحسب، بل تعني احترام إنسانية جميع أفراد المجتمع البشري على حد سواء.

يبقى التسامح مفتاح تخفيف التوترات العدائية بين المجتمعات ومساعدتها على تجاوز النزاعات المستعصية الماضية. ومع أن بعض المجتمعات عميقة الجذور في الصراعات العنيفة، فإن التسامح يساعد الجماعات المتضررة على تحمل آلام الماضي وتسوية خلافاتها.

والتعصب نقيض التسامح؛ فهي تعني عدم تقدير معتقدات أو ممارسات أو آراء مجموعة أخرى. التعصب إلى تفريق الجماعات، ويخلق شعورا بالانفصال الدائم فيما بينها. ويشتد هذا التعصب بين الأفراد عندما يبنون أراءهم وانطباعاتهم عن الآخرين استناداً إلى افتراضات تتأثر إيجاباً ويؤدي أو سلباً بمعتقدات من هم أكثر تأثيراً في حياتهم، بمن فيهم الآباء وأفراد الأسرة والزملاء والمربون ومن هم بمرتبة القدوة.

والواقع أن المرء إذا نظر إلى المبادئ المتعلقة بموضوع حرية التدين التي أقرها القرآن بموضوعية، لا يسعه إلا الاعتراف بأنها فعلاً مبادئ التسامح الديني في أعمق معانيه وأروع صوره وأبعد قيمه (العمري ٢٠١٧)

ثانيا: الحوار

يُعرف الحوار، عمومًا، بأنه عملية تشاور متبادلة هدفها السعي وراء تحقيق التفاهم المشترك عبر بوابة الاستماع الفعال والعاطفي من أجل اكتشاف أوجه التشابه وفهم الاختلافات في وجهات النظر المتنوعة.

والحوار ليس مجرد مناظرة أو مناقشة عادية ولا يتعلق بتاتًا بإقناع الآخرين بالموافقة على وجهة نظر الآخر أو تغيير ما يؤمنون به، إنما يرمي الحوار إلى تخطي عقبات سوء الفهم وتبديد الصور النمطية من أجل تعزيز التفاهم المتبادل.

والعملية الحوارية متمحورة في الأساس حول تنمية الاحترام المتبادل بغية بناء علاقات مستدامة. لذلك، فالبعض يراها تركز تركيزًا كبيرًا على توضيح كل من أوجه التشابه والاختلاف في أي موضوع بين شخصين أو مجموعتين من الناس، كما أنها تبني جسورًا من التفاهم بين أصحاب الآراء المختلفة سعيًا إلى تحويل العلاقات الإنسانية القائمة على الجهل والتعصب إلى حالة أعمق من الفهم والاحترام لما هو مشترك وما هو غير مشترك.

والحوار بين أتباع الأديان لا يتعلق بكسب من غيَّروا ديانتهم أو الفوز بالمناقشات الدينية، إنما يهتم باكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين مختلِف وجهات النظر الدينية والإيمانية بوصفها وسيلةً لتعزيز الثقة وبناء مجتمع ذي هدف مشترك عبر الحدود الدينية. وعبر بوابة الحوار بين أتباع الأديان، فإنه يمكن للمجتمعات الدينية التغلب على الاختلافات المتصوَّرة والحقيقية للتصدي جماعيًّا للتحديات في سياقاتها المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية، مثل خطاب الكراهية أو الظلم أو التدهور البيئي (علي ٢٠١٧) .

إن مركز الحوار العالمي "كايسيد" بوصفه جهة منظمة للاجتماعات، فهو يجمع القيادات الدينية وصانعي السياسات لتعزيز الحوار بصفته جانبًا أساسيًّا من جوانب صنع السياسات الرامية إلى معالجة المشكلات العالمية مثل جائحة "كوفيد-١٩" وتغير المناخ وعدم المساواة والفقر. وبفضل دوره في مبادرات مثل منتدى القيم الدينية لمجموعة العشرين لعام ٢٠٢٠ و مؤتمر متحدون لمناهضة العنف باسم الدين وجهوده لمكافحة خطاب الكراهية، فإنه يرمي إلى الاعتراف بالإسهامات القيمة للمجتمعات الدينية في السلام والتنمية وتعزيزها والعمل معها على حل التحديات العالمية.

ثالثا: قبول الاخر

في رحلة السعي إلى تقبل الآخر مراحل عديدة تبدأ بما يسمى بمرحلة الإنكار للاختلاف وهي مرحلة نقص الوعي وعدم الاعتراف بوجود الآخر المختلف وعدم تقبل فكرة وجود طريقة مختلفة للعيش والتفكير وبالتالي لا يوجد مشاعر أو افكار تخص الآخر بسبب عدم الاعتراف بوجوده.

حيث ينشغل الفرد بتفاصيل حياته اليومية الضرورية ولا يملك رفاهية التفكير بالآخر واختلافاته مثل الاقليات التي تعيش في مجتمع ما ولا تتعلم اللغة ولا العادات بسبب الانغلاق وعدم الحاجة للتعامل مع الآخر إلا من خلال ممارسات محدودة جدا ذات هدف وظيفي وليس اجتماعي أو ثقافي.أو مثل الأفراد الذين يعيشون في بلدة محدودة ومغلقة وليس لديهم الاهتمام بالتعرف على ماهو خارج هذه البلدة لأن ذلك لا يلبي حاجة لديهم (الدباغ ٢٠١٥) .

أما المرحلة التي تليها فهي مرحلة القطبية أوالإقصائية، حيث يرى الشخص أن الآخر المختلف القادم من الثقافة المختلفة مخطىء دائما. وحيث ان الاقطاب لا تتلاقى؛ فإن هذه المرحلة هي مرحلة تضارب وتعاكس يظهر فيها الأنا مقابل الآخر ونحن مقابل الآخرين.

مرحلة تتسم بالعدوانية والدفاعية وشيطنة الآخر. وهذه المرحلة من أخطر المراحل، ولكنها ايضا كباقي المراحل مرحلة لا بد من المرور بها عند المعظم والخطورة تكمن في عدم القدرة على تخطيها والعبور الى المراحل التي تليها.

والنوع الآخر هو عكس النوع الأول؛ حيث يتبنى الشخص وجه نظر الثقافة الأخرى ولكن ليس بالطريقة الحميدة التي تعكس قبول الآخر بل بطريقة عدائية ودفاعية في وجه ثقافته الأم وأفرادها (نصراوين ١٩٩٧) .

فالذي يحصل هو تحول من الدفاع عن الثقافة الأم الى مهاجمة الثقافة الأم والانضمام إلى ثقافة آخرى مثل الأشخاص الذين ينتقلون للعيش في بلدان ذات حضارة مختلفة ويضحوا مفتونين بالحضارة الجديدة مع العداء لحضارتهم الأصلية.

ومن ثم تأتي مرحلة التغاضي عن الاختلافات وهي قفزة كبيرة بعد مرحلة القطبية المرهقة وتعكس رغبة حقيقة في عدم الحكم على الآخر بالرغم من أنها لا تزال تنفي قيمة وأهمية التنوع (نصراوين ، ٧) .

تعتبر هذه المرحلة مريحة جدا حيث يكون التركيز فيها على الصفات المشتركة. وتتصف هذه المرحلة نوعا ما بالبساطة، حيث يركز فيها الشخص على الأمور المتشابهة بينه وبين الآخر التي تجلب السعادة والراحة ولا يرى من الاختلافات الا السطحية والبسيطة منها. حيث تسود فكرة جميعهم بشر وفكرة الجميع يريد العيش بسلام والعالم قرية صغيرة .وبعد المؤاخاة هناك من الصحابة المسلمين من مضى في رحلة قبول الآخر بشكل إيجابي لدرجة قبول تقاسم الممتلكات والورثة وانتقل الى عقلية القبول الفعلي للآخر مع الوعي التام بالاختلافات (نصراوين ،٨) .

والقبول هنا يعكس قدرة الشخص على فهم نفسه و إحترام الاختلافات ومراعاة الفروق التي تحكم كل شخص. في هذه المرحلة يتضح النضج حيث يتمكن الشخص من تعريف الاختلافات وفهمها واحترامها وتقبلها ويصبح لدى الشخص الوعي الكافي بالاختلافات التي لا يعرف كيف يتصرف ازاءها. و تمثل الآية الكريمة (لا إكراه في الدين) جوهر قبول الآخر حيث ينتفي وجود الإكراه تماما في الدين مما يعني التعددية والتنوع والحرية الدينية والفكرية.

أما آخر مرحلة في تقبل الآخر فهي مرحلة التكيف، حيث تأتي هذه المرحلة بعد القبول بوجود الاختلاف حيث يظهر التقدير للاختلاف وجواز أخذ النافع والمفيد ومزجه مع السلوكات والقيم الموجودة أصلا حتى يصبح جزءا من المنظومة وأحد عناصرها الذي تعرف به. ومن أهم الأمثلة على مرحلة التكيف هي حركة الترجمة الإسلامية خلال الخلافة العباسية في القرنين الثاني والثالث للهجرة. حيث عهد إلى المترجمين بترجمة أهم المؤلفات اليونانية إلى العربية مما أدى الى الانفتاح على الحضارات الاخرى والتوسع في المعارف مما أثرى الحركة الثقافية والعلمية في ذلك الوقت فقد قدمت حركة الترجمة فرصة حقيقة للتعلم والإنفتاح على اللامألوف والجديد (محمد ٢٠١٢ ، ١) .

تغيير بسيط في طريقة الفهم والتفسير للأفكار الجديدة وغير المألوفة تمكّن الانسان من معارف جديدة وفهم جديد لأمور يجهلها. فالإنسان في عملية تعلم مستمر وبناء لمعاني جديدة وهدم لمعاني قديمة وبالية حيث الإطلاع على التفاسير والفلسفات المختلفة يعتبر اداة للوصول الى المعرفة التي لا يملكها شخص واحد بل هي كامنة لدى الجميع (محمد ٢٠١٢ ، ٣) .

رابعا: التوافقية

التوافقية تعتبر أحياناً مرادف لمصطلح «تشارك القوى»،وهي من اسس التعايش السلمي رغم أنها تقنياً هي أحد أشكال تشارك القوى. وغالباً ما ينظر للتوافقية على أن لها صلة وثيقة بالنقابوية؛ فالبعض يعتبرها شكلاً من أشكال الهيمنة بينما يدعي آخرون أن الهيمنة الاقتصادية صممت لتنظيم صراع الطبقات الاجتماعية، في حين أن التوافقية وضعت على أساس التوفيق بين التشرذم المجتمعي على أسس عرقية ودينية.

وأهداف التوافقية هي الاستقرار الحكومي، وبقاء ترتيبات تقاسم السلطة، وبقاء الديمقراطية، وتجنب العنف. عندما يتم تنظيم التوافقية على أسس طائفية دينية، فإنها تعرف باسم الطائفية، كما هو الحال في لبنان (محمد ٢٠١٢، ٤) .

يعرف علماء السياسة الدولة التوافقية أنها دولة لديها انقسامات داخلية كبرى على أسس عرقية أو دينية أو لغوية، مع عدم وجود فئة كبيرة بما يكفي لتشكيل مجموعة الأغلبية، ولكن على الرغم من ذلك

تستطيع البقاء مستقرة، ويرجع ذلك إلى التشاور بين النخبة من كل الفئات الاجتماعية الرئيسية. وغالباً ما تتناقض الدول التوافقية مع الدول ذات نظم الأغلبية الإنتخابية.

المبحث الثاني : تنامي تنظيم داعش الارهابي واثاره السلبية

المطلب الاول: اسباب ظهور تنظيم داعش الارهابي في العراق

انبثق تنظيم داعش الإرهابي من الفرع العراقي لتنظيم القاعدة، وازدهر في العراق اعتبارًا من عام ٢٠٠٦، ثم في سورية بفعل حالة الفوضى الناجمة عن القمع الذي لم ينفك النظام السوري يمارسه منذ عام ٢٠١١. ثم سعى التنظيم إلى نشر نظام الرعب الذي يتّبعه خارج المشرق العربي وصولًا إلى ليبيا ومصر وأفغانستان وجنوب شرق آسيا (القيم ٢٠١٧ ، ٨) .

ويتّبع أفراد تنظيم داعش الارهابي ممارسات وحشية منحرفة عن الدين الذي يجاهرون به كالإعدام بقطع الرؤوس والاسترقاق والقتل الجماعي. والحقيقة أن كافة المسلمين يمثّلون النسبة الكبرى من ضحايا تنظيم داعش الارهابي، إذ يفرض عليهم سياسة رعب لا ترحم لا النساء ولا الأطفال، كما يمارس اضطهادًا منهجيًا على أبناء الأقليات العرقية والدينية. وإضافةً إلى ذلك، خطط التنظيم عدّة اعتداءات إجرامية ونفّذها في الخارج، كالاعتداءات التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وفي بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٦ وفي لندن في آذار/مارس ٢٠١٧ (رشتي ١٩٧٨) .

وتعمّد تنظيم داعش الارهابي تدمير التراث العالمي للبشرية، كما يتضح من ممارساته الإجرامية في مدن تدمر ونمرود والحضر التاريخية، ومن تدمير متحف الموصل. وان من اسباب ظهور تنظيم داعش الارهابي انه يهدف إلى إقامة "دولة إسلامية" –بحسب زعمهم– منذ ٢٠٠٤ على الأقل.

كما هو معروف، تمكن الإرهاب من التغلغل في العراق بعد غزوه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ ، وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية، وقواتها المسلحة، التي حافظت على التماسك الوطني والقومي، ليصار إلى الاعتماد على سياسة الأكثرية الطائفية، بدلاً من الأكثرية الوطنية في إعادة تشكيل البلاد؛ ما انعكس سلبياً على صياغة هوية الدولة الوطنية، والتركيبة المؤسسية والوظيفية (الهيتي ١٩٧٨، ٧٨) .

وكان من إفرازات الاحتلال الأمريكي أن أصبحت عملية إعادة ترميم الدولة بطيئة ومتعثرة، خاصة بعد ان أفسح إقصاء قيادات عسكرية وأمنية ذات خبرات احترافية متراكمة المجال لانتشار العنف على نحو غير مسبوق مستهدفاً البنى التحتية المجتمعية، كما انتهك المحددات الوطنية التي رسمتها الدولة المدنية العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١.

وبعد مضي ١٨ عاماً على تشكيل النظام السياسي الجديد ، لم تتمكن المؤسسات الأمنية المتعددة من حسم ملف الإرهاب، ما انعكس سلبياً على الوحدة الوطنية، وقد شهد العراق حرباً طائفية عام ٢٠٠٦، لاتزال مشاهدها عالقة بالأذهان بما أفرزته من خرق للقيم الإنسانية والوطنية والأخلاقية(موسى٢٠٠٣) .

وتأسيساً على ما تقدم، نشطت التنظيمات الإرهابية في العراق في عام ٢٠٠٤، بالتزامن مع بروز عناصر مسلحة وافدة ومحلية، إضافة الى الأجنحة العسكرية لبعض الأحزاب العراقية. وفي ظل هذا الموقف المضطرب، افتقر العراق في حينها إلى منظومة أمن قومي وطنية محترفة، تشخص التهديدات الاستراتيجية المطلة برأسها على البيئة الاستراتيجية العراقية، فضلاً عن غياب الهدف السياسي ووحدة الرؤية الأمنية، آنذاك، مما سهل ظهور "تنظيم القاعدة الارهابي في العراق" بقيادة الأردني أبو مصعب الزرقاوي، الذي قُتل بغارة أمريكية عام ٢٠٠٦ بالقرب من مدينة بعقوبة، في محافظة ديالى شمال شرقي بغداد (موسى ، ١٧٩) .

وقد تمكن التنظيم من التواجد في عدد من المحافظات من خلال سياسة التوحش والبطش ضد الرافضين لوجوده، فأوغل في قتل وترويع السكان والنخب المدنية والعسكرية في تلك المناطق، ولم تستطع القوات الأمريكية والعراقية إيقافه أو القضاء عليه، وتشير التقارير الى أنه كانت هناك تسهيلات إقليمية قُدمت للتنظيم، بغية تعزيز الفوضى بالعراق.

ولاشك أن ضعف إدارة سياسات الحكومة العراقية عام ٢٠١٤ أسهم في انتشار العنف وظهور التنظيمات الإرهابية في البلاد، حيث تصاعدت أجواء التوترات المجتمعية، وتزايدت وتيرة التفجيرات الإرهابية ناهيك عن انتشار الفساد، وقد حمّلت الجهات الوطنية الحكومة مسؤولية ضياع الموازنات المالية الكبيرة والتأسيس لمنظومة الفساد المالي والإداري (علي ٢٠١٧ ، ٢٨) .

وبرغم أن تأسيس مجالس الصحوات من قبل العشائر السنية عام ٢٠٠٦، التي وصل عدد مقاتليها نحو ٨٠ ألف مقاتل، قد ساعد في طرد تنظيم القاعدة من مناطق الأنبار وصلاح الدين وديالى والموصل، وفي تحقيق استقرار أمني ملموس – برغم ذلك فإن السياسات الحكومية الخاطئة لعبت مرة أخرى دوراً في تقليص وجود هذه الصحوات مما ساعد في عودة تنظيمات الإرهاب مرة أخرى.

فقد أسرعت الحكومة العراقية إلى تفكيك مجالس الصحوات السنية عام ٢٠١١، دون مبرر منطقي، وقد أسهم هذا القرار في ظهور تنظيم داعش الارهابي في العراق، إذ إن بقاء هذه المجالس كان من شأنه المساعدة في عدم ظهور التنظيم مرة أخرى، ومنعه من السيطرة على أربع محافظات عراقية، بعد أن تعرضت القوات النظامية للصدمة وفقدان السيطرة حينذاك (علي ٢٠١٧ ،٢٩) .

وخلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ شهدت بغداد والمدن الشمالية والغربية احتجاجات شعبية واسعة لتعديل المسار السياسي والحكومي، والذهاب باتجاه تعزيز الهوية الوطنية للدولة، بدلاً من أسلمتها،

وواجهتها الحكومة العراقية آنذاك بالقمع والقوة المفرطة. وفي خضم هذه الظروف المضطربة لاحت في الأفق الاستراتيجي سيناريوهات خطيرة، تمس مستقبل العراق ووحدة أراضيه وسيادته، وخاصة بعد التحولات التي شهدها تنظيم القاعدة بعد مقتل الزرقاوي، حتى إعلان قيام "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) الارهابي في كل من العراق وسوريا بزعامة الارهابي أبو بكر البغدادي.

ومع إعلان قيام (داعش) الارهابي لوحظ حدوث تحول في استراتيجية العمليات العسكرية التي اتبعها التنظيم في اتجاه العمل بهدف السيطرة على أراضٍ حيوية ومهمة في دول مهمة استراتيجية كالعراق سوريا، والسعي إلى استقطاب الكثير من الأجانب، ضمن حملة تجنيد كبرى، عبر وسائل التواصل والمواقع الإلكترونية؛ ما يطرح تساؤلات حول الكيفية التي تمت بها هذه الحملة، والترتيبات اللوجستية المنتظمة في إيصال المقاتلين الأجانب الى العراق وسوريا في أغسطس عام ٢٠١٤، وفي هذا الصدد، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد مقاتلي التنظيم قد بلغ(٥٠٠٠٠) مقاتل في سوريا و(٣٠٠٠٠) في العراق بينما قال لاديمير فورونكوف ، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إن أكثر من ٤٠ ألف مقاتل إرهابي أجنبي من ١١٠ دول سافر للانضمام إلى الصراع في سوريا والعراق؛ وعلى أثر هذا التحول تمكن التنظيم عام ٢٠١٤ بحسب تقديرات مؤسسة RAND من الاستيلاء على مناطق تزيد مساحتها عن(١٠٠,٠٠٠) كيلومتر مربع، يقطنها أكثر من (١١) مليون نسمة تقع غالبيتها في العراق (المنيف ٢٠١٨) .

وفي ظل هذه الاستراتيجية تمكن التنظيم في الحادي عشر من يوليو ٢٠١٤ من السيطرة على مدينة الموصل بالكامل، وهي ثاني أكبر المدن العراقية من حيث التعداد السكاني، وتمتاز بخصائص استراتيجية تجعل من الصعب التفريط بها؛ حتى أنه لايزال سقوط الموصل محاطاً بالغموض، بعد الانهيار السريع للقوات العراقية أمام المئات من مقاتلي التنظيم، فقد فقدت الحكومة العراقية أهم محافظة عراقية بعد بغداد، فيما تقدم التنظيم جنوباً نحو المحافظات المتاخمة، وصولاً الى ضواحي بغداد وديالى، دون مصدات قتالية حكومية (فتحي ٢٠١٧) .

ويرجع البعض أحد أسباب هذا الانهيار إلى ما قامت به الحكومة العراقية بعد عام ٢٠١١ من عمليات إقصاء لقيادات الجيش ؛ مما أفقد المؤسسة العسكرية عدداً من الخبرات والكفاءات العسكرية، فضلاً عن الفساد وسوء التقدير الذي أدى إلى إضعاف الجيش العراقي.

وعلى إثر تطور الأحداث، سارعت الحكومة العراقية بطلب المساعدة من الولايات المتحدة للتصدي للتنظيم، وتشكل "التحالف الدولي ضد تنظيم داعش" الارهابي في سبتمبر ٢٠١٤ الذي التزم بدحر التنظيم وإلحاق الهزيمة به، والتصدي له في كافة الجبهات، والعمل على هدم شبكاته والوقوف أمام طموحاته بالتوسع العالمي، ومواجهة بنيته التحتية المالية والاقتصادية وعرقلتها، والتصدي لتدفق المقاتلين

الأجانب عبر الحدود، ودعم الاستقرار، وإعادة الخدمات العامة الأساسية للمناطق المحررة من قبضته، وقد تسبب النزاع الذي أحدثه التنظيم في العراق في فرار أكثر من ٥ ملايين عراقي من ديارهم، وفي تدمير المدارس، وتعطيل المستشفيات؛ ما أحدث موجات من الصدمة سادت البلاد بأسرها.

وفي أكتوبر ٢٠١٦، انطلقت عمليات تحرير المحافظات من تنظيم "داعش"الارهابي وشارك فيها الجيش العراقي والشرطة الاتحادية وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي، وفي ديسمبر ٢٠١٧ أعلن العراق تحرير كامل أراضيه من قبضة التنظيم، وعند تحليل المعركة من النواحي العسكرية، تبرز نقاط مبهمة تتعلق، بتعقب تنظيم "داعش" الارهابي، والقبض على القيادات الرئيسية والثانوية، وقلة جثث القتلى قياساً بالعدد المثبت لدى الحكومة، واستخدام سياسة الطوق المفتوح التي سمحت بهروب مسلحي التنظيم صوب سوريا، بدلاً من مطاردتهم وإلقاء القبض عليهم (عبد السلام ٢٠١٧) .

برغم إعلان الحكومة العراقية عام ٢٠١٧ سيطرتها على الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي، فإن التنظيم سرعان ما عاد مرة أخرى، ولكن وفق استراتيجية مختلفة. ومن خلال متابعة شكل العمليات التي نفذها التنظيم خلال هذه المرحلة، سواء باستخدام الخلايا الخاملة، أو من خلال المجاميع التي تدخل عبر الحدود السورية، التي كانت ولاتزال ممراً لها، فإن من الواضح أن التنظيم قد عاد إلى استراتيجية (حرب العصابات)، التي سبق أن اعتمدها "تنظيم القاعدة" باستغلال النقاط الواهنة، واختراق الحدود المشتركة بين القوات العراقية، وحرس حدود إقليم كردستان، وكذلك المناطق ذات المسؤولية المشتركة بين الحشد الشعبي والجيش والشرطة (عبد السلام ٢٠١٧ ، ٥٤) .

ومن المرجح، أن التنظيم قد تمكن عام ٢٠١٧ – عام إعلان هزيمته – من الاحتفاظ بموارده البشرية والمالية، واستطاع إخفاءها ليستخدمها من جديد، وهو ما يبدو واضحاً سواءً في العمليات التي ينفذها من آن لآخر، أو إعلانات السلطات العراقية المتكررة عن إلقاء القبض على بعض عناصره.

فقد أعلن جهار مكافحة الإرهاب العراقي في ٣١ يوليو ٢٠٢١ عن مقتل الارهابي "أبو سعد السمين" أحد أمراء التنظيم في عملية أمنية شرقي البلاد، سبقها اعتقال ٢٠ داعشياً، بينهم قياديون بارزون في التنظيم، في حملات ومداهمات أمنية، امتدت من بغداد إلى الأنبار وديالى وصلاح الدين، وصولاً إلى السليمانية.

كما أفادت خلية الإعلام الأمني في العراق في ٢٩ أغسطس ٢٠٢١، بأن وكالة الاستخبارات قد قتلت اثنين من قادة تنظيم "داعش" الارهابي، واعتقلت ثالثاً شمال شرقي محافظة ديالى، كما أطلقت قوات حرس الحدود العراقية في ٣١ من الشهر نفسه عملية أمنية في (٣) محاور على الشريط الحدودي مع سوريا بمشاركة الحشد الشعبي والجيش العراقي وبإسناد من طيران الجيش العراق (سلوم ٢٠١٣) .

ومن خلال مناقشة العوامل المتعلقة بعودة "تنظيم داعش" الارهابي إلى العراق، فإن هناك بعض المؤشرات العملياتية التي تشير إلى نشاط واضح في عملياته الإرهابية، حيث تعرض للقوات العراقية ولبعض ألوية الحشد الشعبي في مناطق مسؤوليتها ضمن محافظتي ديالى وصلاح الدين خلال الأشهر الست الأخيرة، قابلتها إجراءات وقائية للقوات العراقية، لإجهاض أي تمركز للتنظيم في أي منطقة كانت. ويلاحظ أن نطاق نشاط التنظيم ينحصر في جغرافية حبيسة أو شبه حبيسة ذات أهمية استراتيجية في محافظتي ديالى، وصلاح الدين اللتين تشكلان عصب المواصلات الاستراتيجي الرابط بين الشرق الإيراني والغرب السوري الأردني والمتوسطي (سلوم ٢٠١٣، ١٢٠) .

ويعتمد العراق في محاربة تنظيم "داعش" الارهابي على أربعة موارد عسكرية رئيسية؛ متمثلة في قوات النخبة "جهاز مكافحة الإرهاب العراقي"، والجيش العراقي المكون من قيادات تشغل المسرح العسكري في (بغداد، البصرة، نينوى، الجزيرة، البادية، الأنبار، صلاح الدين، شرق الأنبار، الرافدين، دجلة، حرس الحدود)، وقوات وزارة الداخلية كالشرطة الاتحادية والتدخل السريع وأفواج مستقلة، وكذلك الحشد الشعبي المؤلف من (٦٧) فصيلاً .

وقد اكتسبت تلك القوات خبرة في محاربة الإرهاب خلال السنوات الماضية، وبالرغم من اختلاف السياقات العسكرية لكل قوة فإنها ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وقد قدمت لها الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المالي والعسكري والعملياتي والتدريب، فضلاً عن التقنيات الحربية الحديثة المتعلقة بحرب المعلومات، والتقصي والتحليل لمحاربة تنظيم "داعش" الارهابي، كما قدم حلف شمال الأطلسي ذات المساعدات للقوات العراقية.

وبحلول نهاية العام الحالي، ستنسحب جميع القوات القتالية الأمريكية من العراق، بحسب اتفاق "الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق"؛ ومن ثم ستكون هناك مرحلة جديدة في مواجهة تنظيم داعش الارهابي يتم الاعتماد فيها على تطوير عمل القوات المسلحة العراقية؛ من خلال تدريب القوات العراقية وتأهيلها للعمل تحت الظروف الصعبة، والتركيز على استخدام قوات خفيفة للرد السريع وضمان سرعة الاستجابة ضد العمليات التعرضية التي يشنها التنظيم، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الاستخبارات والمعلومات، وتطوير آليات وقدرات الإسناد الجوي، وذلك كله بهدف حرمان التنظيم من تأسيس ملاذات آمنة أو احتلال مناطق وقصبات جديدة في المدن العراقية . (دلشاد ٢٠١٢، ٥) .

المطلب الثاني: الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتنظيم داعش الارهابي

حيث مارست عصابات تنظيم داعش الارهابي ومنذ دخولها مدينة الموصل واجزاء من محافظة صلاح الدين وقرى من محافظة كركوك وديالى والانبار ابشع جرائم القتل والتعذيب وجاءت باثار سياسية واقتصادية واجتماعية يكن توضيحها كالاتي:

اولا:الاثار السياسية

وقد اصاب المجتمع العراقي بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ اختلال بنيوي ووظيفي، لم تستطيع العملية السياسية المصاحبة له ادارته لينتج في المحصلة النهائية مجتمعا منقسما تجاه كثيرا من المواقف والاحداث، فضلا عن ذلك القواعد التي وضعتها سلطة الاحتلال التي لم تكن قادرة على فهم واستيعاب طبيعة المجتمع العراقي، واذا اخذنا بنظر الاعتبار وجه النظر التي مفادها ان قوات الاحتلال هي الفاعل الرئيسي في احداث الانقسام، الذي ابتدأ في احداث الانقسام من خلال الموقف الاجتماعي فيه والنظرة المتباينة تجاهه بين مرحب وصامت ورافض، ثم البناء السياسي الذي اقامته، لاسيما مجلس الحكم الذي قسم السلطة على اساس عمودي . (دلشاد ٢٠١٢، ٦) .

بمعنى النظر الى المجتمع العراقي على انه مجموعة من المكونات، وان التمثيل السياسي لابد وان يعكس من خلال تمثيل هذه المكونات دون النظر الى ابسط مدخلات البناء الصحيح للدولة الحديثة، وهذا ما ادى الى ان يكون الحراك السياسي فيما بعد لعبة صفرية بين الاطراف السياسية قائما بالاساس على مفهوم المكونات، وهو مفهوم مظلل استطاعت من خلاله نخب سياسة قائمة بالأساس على مفهوم الطائفي والعرقي ليكون هو العامل الاساس في عملية الاستقطاب السياسي، مثلما كان مدخلا للعنف الاجتماعي وغطاء أمثل للفساد الذي تحول في العراق من ظاهرة الى بنية ليأخذ شكل المؤسسة الصلدة التي لا يمكن الان ولا في المستقبل المنظور مواجهتها او الحد من قوتها ونفوذها.

ويعد العامل الطائفي واحد من العوامل الرئيسة الذي له تأثيره وتداعياته على السلم الاهلي والامن الاجتماعي والتي اتخذت ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، كما تسببت المحاصصة الطائفية بنوع من انعدام الثقة بين اطراف العملية السياسية من احزاب وقوى وتيارات وشخصيات سياسية جعلها تبقي على عناصرها المسلحة واستخدامها ضد الخصوم والمنافسين، الامر الذي انعكس سلباً على مجمل العملية السياسية ومصداقيتها لدى الرأي العام العراقي بالاضافة الى تهديدها للسلم الاهلي والامن الاجتماعي (صلاح الدين ٢٠٠٢) .

وكانت من أثاره وصول الامر الى حدوث مايشبه الحرب الاهلية بين (المكونات) العرقية والطائفية خصوصا للفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٧، مما ساعد على انتشار ظاهرة الغلو الديني التمحور والاستقطاب المذهبي والطائفي والعرقي والمنطقي الى جانب تناقض واضح في انتشار ممارسات منافية للدين والتقاليد الاجتماعية، مثل بعض الفتاوي التكفيرية والفتاوى المخالفة للدين والاعراف الاجتماعية، مما ادى الى ازدواجية واضحة في سمات الشخصية العراقية تبلورت عبر عشر سنوات تلت التغير في ٢٠٠٣.

والمشكلة الخطيرة التي يعيشها المجتمع العراقي تتمثل في غياب الوعي بطبيعة المخاطر المحيطة بالعراق وتجنب الاعتراف بها، وهو ما يعكس حالة من التخبط الكبير التي تسود القيادات السياسية، فكل طرف من الاطراف يحمل في عقليته فكراً احادياً اتجاه الطرف الاخر، بمعنى ان كل طرف يرى انه يمثل الخير والاخر يمثل الشر، وان خطابه السياسي غير قابل للتغير، وإزاء تلك الثنائية التطرفية ثنائية (الخير والشر) التي مزقت المجتمع العراقي . (دلشاد ٢٠١٢، ١٨) .

ولو تم التطرق الى اسباب عدم التعايش او قبول الاخر، فسيتبين ان التميز او خطاب الكراهية ضد بعض الجماعات يشكل سبب من اسباب عدم التعايش، فعلى سبيل المثال الحديث بخطاب كراهية عن فئة عراقية ما هل يعتبر خطاب كراهية وبالتالي يؤدي الى التميز وتقويض السلم الاهلي ؟ ام انه يمثل راي صاحبه ويعتبر حق من حقوق التعبير عن الرأي ؟ فاذا ما وصفنا طائفة كاملة بكلمات تميزية يؤدي الى تقويض السلم الاهلي. وعدم وجود نظام قانوني يحمي السلم الاهلي ويعزز من التعايش ويحرم كل من يتحدث عن الفئات الاجتماعية أغلبيات واقليات يتعرض للمسألة والملاحقة القانونية من هنا سوف نبني مجتمع خالي من العنف والتعصب.

فضلا عن ان الامر منوط بحراك اجتماعي لتعزيز السلم الاجتماعي والتعايش هذا الحراك ينبغي لا يستبعد احد حتى البنى التقليدية وفي مقدمتها العشائر التي ساهمت فعلا في اخماد الفتنه من خلال امتدادتها المتنوعة، وعلى المجتمع المدني ان يكون فاعلا حقيقياً في صناعة بيئة صالحة للتعايش السلمي (شو ٢٠١٧ ، ١) .

وما زاد من هذا الوضع هو سقوط ثلث مساحة العراق بيد تنظيم داعش الارهابي، اذ ان اعمال داعش الارهابية كان لها النصيب الاكبر في تقويض التعايش والسلم الاهلي أذ تم تفريغ الكثير من المناطق من سكانها الاصليين وتهجيرهم، كما حدث للتركمان في تلعفر وكركوك وللمسيحيين والشبك في سهل نينوى و الايزيديين في سنجار وللشيعة في صلاح الدين، وفي موازاة الحرب على تنظيم داعش الارهابي في العراق، تتصاعد وتيرة المخاوف من تغييرات وديموغرافية محتملة ناتجة من عمليات النزوح والتهجير، ستكون تداعياتها، سياسياً طرح مشاريع تقسيمية (شو ٢٠١٧، ٢) .

على صعيد اخر عثر على العديد من المقابر الجماعية التي تضم "ما لا يقل عن ٤٠٠" جثة بالقرب من الحويجة العراقية التي تمت استعادتها من تنظيم داعش الارهابي في بداية تشرين الاول (اكتوبر) . (ذياب ٢٠١٠،١١) .

فالتغير الديموغرافي الذي حصل بعد سقوط ثلث مساحة العراق بأيدي تنظيم داعش الارهابي على اعتبار انها خطوة نحو تقسيم البلاد الى (ثلاث دول طائفية) ونحو انهاء التعايش السلمي بين المكونات العراقية والتغير الديموغرافي لم يكن وليد اللحظه، بل هو امتداد للتغير في التركيبة السكانية التي حصلت

خلال اندلاع ما سمي (الحرب الطائفية) عام ٢٠٠٥ ولكن بعد احتلال داعش الارهابي اصبحت هذه المناطق تسكنها طائفة واحدة.

لقد دعم بعض السياسيين الداعيين الى الانفصال التغيير في التركيبة السكانية، لان بعض المحافظات اصبحت تضم لوناً من الطيف العراقي مثل الانبار والموصل، ويوضح هنا ان التعايش بين المكونات العراقية اصبح ينكسر لصالح اجندات وافكار تدعو الى التقسيم والى نبذ الاخر والدفاع عن المكون وليس الوطن.

اما على الصعيد الاخر فلابد من التفرقة بين النص الديني والحدث التأريخي ويعتبر النص الديني تفسيراً علمياً يراعي فيه مبدأ الحوار والبرهان ولابد ان يكون للمرجعيات الدينية دوراً في اشاعة روح التسامح والاخوة بين اطياف المجتمع العراقي كافة.

ولمنع استغلال الثنائية والتعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي واستخدامها كعاملين مساعدين على التوتر وعدم الاستقرار، لابد من اشراك المجتمع العراقي عن طريق تحسين العلاقة القائمة بينه وبين السلطة بحيث تكون علاقة مبنية على ثقة متبادلة بما يؤدي الى تقوية بنية الدولة العراقية في مواجهة تحديات المخاطر الداخلية والخارجية والتاكيد على مفهوم الهوية الوطنية وهذه هي مهمة المثقف العراقي. فالمثقف اليوم عليه دور كبير في دراسة الواقع العراقي ورفد الحركة الوطنية . (مجد ٢٠٠٨ ، ١٩٠) .

ثانيا:الاثار الاقتصادية

وفي ٢٠١٤، شن تنظيم داعش الارهابي هجوما واسعا استولى خلاله على ما يقارب ثلث مساحة العراق. وتمكنت القوات الحكومية مدعومة بقوات الحشد الشعبي من استعادة أكثر من ٩٧ % من تلك الأراضي. التي خسرها التنظيم إثر حملات عسكرية متلاحقة ومعارك طاحنة بمساندة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. (مجد ١٩١،٢٠٠٨)

ويظهر الشكل (١) اجمالية القوات الذين شاركوا في معركة الموصل ضد تنظيم داعش الارهابي فقد اتضح ان عدد اجمالي القوات التي حارب تنظيم داعش الارهابي (١٠٠. ٩٨) الف مقاتل واجمالي مقاتلي تنظيم داعش الارهابي حوالي (٥٠٠٠) الاف مقاتل وايضا من شارك من قوات شبه عسكرية (١٤,٠٠٠) الف مقاتل، وعدد مقاتلي البشمركة (٤٠,٠٠٠) الف من عينة الدراسة ومن قوات الامن العراقي بلغت (٥٤,٠٠٠) الف مقاتل. (ذياب ٢٠١٠، ١٣) .

شكل (١): القوات المشتركة في معركة الموصل

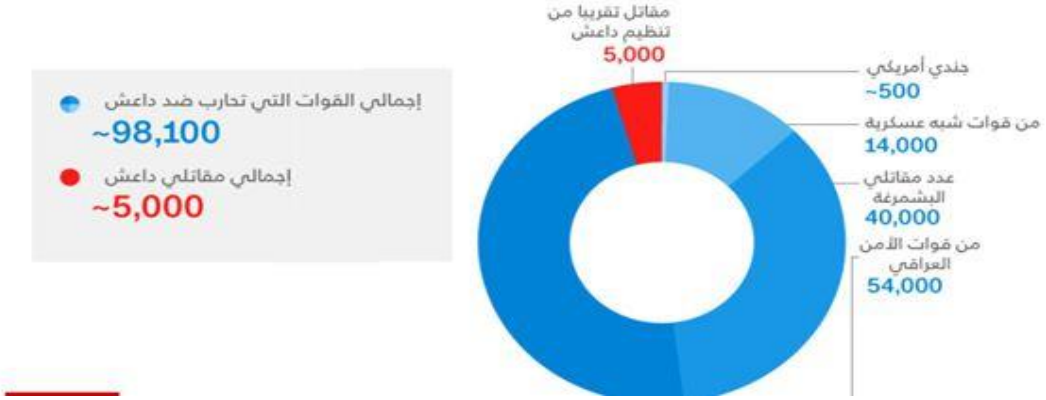

المصدر: (قناة العربية ٢٠١٨)

لقد ادت الازمات والحروب التي عصفت بالمجتمع العراقي الى تهديد النسيج الاجتماعي وساهمت في خلق بيئة مرتبكة تفاقمت فيها اعداد الفقراء وخاصة الفئات الهشة التي تمثلت بالطفولة والمراة فقد بينت المعطيات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ارتفاع معدلات النساء المعيلات لاسراهن وصلت (٥. ١١%) من مجموع النساء المتزوجات (زحاق ٢٠١٥) .

تأثر الاقتصاد العراقي باثنين من التحديات الرئيسية في عام ٢٠١٤ ،وهما هجمات تنظيم "داعش" الارهابي وهبوط أسعار النفط العالمية. فقد أدت هجمات تنظيم "داعش" الارهابي إلى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة الإنفاق على الاحتياجات العسكرية والإنسانية كما هددت أمن المرافق النفطية. واتسمت تداعيات هبوط أسعار النفط على الاقتصاد بالقوة نظرا لأن هيكل الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنوع كما أن النفط يمثل فعليا صادرات العراق الوحيدة. وفي عام ٢٠١٥ أخذت آثار هجمات "داعش" الارهابي (عبد الرسول ، ١٨٠) وهبوط أسعار النفط تتكشف بالكامل. وتتناول هذه الدراسة آخر التطورات في القطاع النفطي العراقي في ظل الصدمة المزدوجة وتناقش آثارها على توقعات نمو القطاع النفطي في الأجلين القصير والمتوسط.

ونظرا لأن العراق يمتلك خامس أكبر احتياطيات النفط الخام المثبتة فهو من أهم منتجي النفط ومصدري النفط الخام.

وينتج العراق حاليا قرابة (٤%) من إمدادات النفط العالمية وهو ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة "أوبك" بعد المملكة العربية السعودية. ويمتلك العراق إمكانات هائلة تسمح له بزيادة مساهمته في إمدادات النفط العالمية وذلك نتيجة عدد من العوامل. أولا، رغم ما يمتلكه العراق بالفعل من احتياطيات مثبتة هائلة، فإن معظم مناطقه لم يتم التنقيب فيها بالقدر الكافي مقارنة بغيره من كبرى البلدان المنتجة للنفط. ثانيا، تكلفة إنتاج النفط في العراق من أقل مستويات التكلفة في العالم نظرا لطبيعته الجيولوجية غير المعقدة نسبيا، ولتعدد حقوله النفطية العملاقة، وانتشار مواقعها داخليا وقربها من الموانئ البحرية.

ويتسم التوزيع الجغرافي لموارد النفط في العراق بعدم التساوي. وتتركز الحصة الأكبر من الاحتياطيات النفطية المثبتة – وتبلغ حوالي (٧٥%) في الجنوب، بما في ذلك في حقول النفط العملاقة الخمسة (الرميلة، وغرب القرنة، والزبير، ومجنون، ونهر عمر) وتسهم هذه المنطقة تقريبا بذات النسبة في صادرات النفط العراقية. وتكمن حوالي (١٧%) من الاحتياطيات النفطية في الشمال. أما بقية الاحتياطيات فهي في وسط العراق (شرق بغداد) وغربه.

جدول رقم (١): بلدان مختارة الاحتياطيات النفطية المثبتة في نهاية ٢٠١٤

الدولة	مليارات من البراميل	% من الاحتياطيات العالمية
المملكة العربية السعودية	٢٦٧,٠	١٥,٧
روسيا	١٠٣,٢	٦,١
الولايات المتحدة	٤٨,٥	٢,٩
ايران	١٥٧,٨	٩,٣
الصين	١٨,٥	١,١
المكسيك	١١,١	٠,٧
فنزويلا	٢٩٨,٣	١٧,٥
كندا	١٧٢,٩	١٠,٢
النرويج	٦,٥	٠,٤
الامارات العربية المتحدة	٩٧,٨	٥,٨
نيجيريا	٣٧,١	٢,٢
الكويت	١٠١,٥	٦,٠
المملكة المتحدة	٣,٠	٠,٢
العراق	٠.١٥٠	٨,٨
اوبك	١,٢١٦,٥	٧١,٦
عالمية	١,٧٠٠,١	١٠٠,٠

المصدر : (التقرير الإحصائي لشركة بريتيش بتروليوم ٢٠١٥)

كان أداء القطاع النفطي العراقي مواتيا رغم تحديات الوضع الأمني التي نشأت بعد بداية هجمات نظيم "داعش" الارهابي في يونيو ٢٠١٤ .وقد ارتفعت تقديرات حصة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العراق إلى(٥٣ %) في عام ٢٠١٤ صعودا من(٥٠ %) في العام السابق. وبلغ إنتاج العراق (١١,٣) مليون برميل يوميا من النفط الخام في عام ٢٠١٤ مقارنة بإنتاج بلغ (٩٨,٢) مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣ .كذلك زادت صادرات النفط لتصل إلى (٥٢,٢) مليون برميل يوميا صعودا من(٣٩,٢) مليون برميل يوميا . غير أن هذه الأرقام لا تتضمن إنتاج وصادرات النفط من حكومة إقليم كردستان لعام وي من حكومة إقليم كردستان بمتوسط قدره (٢٢,٠) مليون برميل يوميا ويقدر من حكومة إقليم كردستان بمتوسط قدره(٢٢,٠) مليون برميل يوميا في قدر إنتاج النفط الخام عام ٢٠١٣ وبالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠١٤ ،بلغ إنتاج حكومة إقليم كردستان من النفط الخام حسب البيانات المبلغة(٣٥,٠) مليون برميل يوميا. وقد أعلنت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان أن هدفها الذي تسعى إلى تحقيقه هو إنتاج (٠,١) مليون برميل يوميا من النفط في عام ٢٠١٥.

جدول (٢) : انتاج وصادرات النفط ٢٠١٢- ٢٠١٥(ملايين البراميل يوميا)

السنين	المناطق	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	3/٢٠١٥
انتاج النفط	الشمال/	0.76	0.65	0.40	0.31
	الجنوب/	2.18	2.33	2.-72	2.81
	المجموع/	2.94	2.98	3.11	3.13
صادرات النفط	الشمال/	0.37	0.26	0.06	0.32
	الجنوب/	2.05	2.13	2.46	2.54
	المجموع/	2.42	2.39	2.52	2.87

المصدر : (وزارة النفط العراقية ٢٠٢٢).

وفي المتوسط، حقق العراق عائدات من صادراته النفطية في عام ٢٠١٤ بواقع(٩٧) دولارا للبرميل. وكانت أسعار نفط العراق متسقة إلى حد كبير مع المستوى المعياري لأسعار نفط دبي الفاتح. وبينما تذبذب فرق السعر الشهري بين نفط العراق ونفط دبي الفاتح على مر السنين، فقد بلغ في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ متوسطا قدره (−٥,٢) دولارا للبرميل و(+٣٥,٠) دولارا للبرميل، على التوالي. وقد أدت سرعة تقدم تنظيم "داعش" في شمال العراق إلى الإضرار بأوضاع سوق النفط العالمية فارتفعت أسعار نفط دبي في يونيو ٢٠١٤ بنحو (٥,٢) دولارا للبرميل مقارنة بأسعار شهر مايو. غير أن الأسعار سرعان ما عادت إلى مستوى شهر مايو، بعد حلول شهر يوليو، الأمر الذي يرجع على الأرجح لتراجع احتمالات توسع "داعش" باتجاه الجنوب، حيث تقع المنشآت النفطية الرئيسية في العراق. ورغم ازدياد حجم الصادرات النفطية في عام ٢٠١٤ ،فقد انخفضت عائدات التصدير بنسبة (٧ %) مقارنة بالعام ٢٠١٣.

ثالثا:الاثار الاجتماعية

تعد هذه الآثار من اشد ما يتركه العنف على المرأة، بل الاخطر والأبرز، وقد يصعب على المرأة قيادة المجتمع، ودعم الاسرة وممارسة علاقات اجتماعية وزوجية سليمة في المستقبل، فالاختطاف والاغتصاب اللذين تعرضت لهما النساء والفتيات يهدف إلى تدمير المجتمع بشكل عام، كما يهدد الاسرة والمجتمع في ان واحد، كما تتولد من جريمة الاغتصاب حالات تؤثر في المجتمع، وتنشأ من جرائمها آثار خطيرة تؤدي إلى تدمير شامل للمجتمع بكل قيمة ومبادئه، كما تتمثل الآثار الاجتماعية بالتهجير والنزوح داخل البلد أو خارجه، مما يسهم في تفكك العائلة والقضاء على شبكات الاتصال وانفصالها عن بعضها بعضا، فانتزاع المرأة من محيطها الطبيعي الذي نشأت فيه إلى محيط غريب عنها يؤدي إلى حدوث اضطرابات عديدة في حياتها يؤثر في قدراتها على التأقلم مع محيطها. وقد شملت الانتهاكات التي مارسها تنظيم داعش الارهابي أغلب المجالات الحياتية للمجتمع ، وجميع شرائح المجتمع، وكانت المرأة في صدر قائمتهم . (عبد الرسول ٢٠١٣) .

المبحث الثالث : مهددات التعايش السلم الاهلي ما بعد داعش الارهابي

المطلب الاول: المهددات الخارجية

١. ضعف العامل الوطني : ان ضعف الايمان بمشروعية التعايش انما تجسد بكون المؤسسات الي تم تاسيسها الرسمية وغير الرسمية انما لم تركز على العامل الوطني انما ركزت على عامل الانتماءات فكانت سببا مضافا في خفض الوعي في عملية التعايش السلمي (جورج ٢٠٠٨ ، ١٢٥) .
٢. ارتباط التمايز في الانتماءات بعامل الثروة لقد ادى مسك السلطة بلا ضوابط وكثرة حالات الفساد الى تدفق غير لعامل الثروة وهو ما ساعد على رفع معدلات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الحاد بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ووجه الخطورة ان بعض عمليات اعادة توزيع الثروة انما كانت عبارة عن اعمال اثراء بلا سبب مشروع وافقار قائم على اساس التنوع الاجتماعي.
٣. اتساع الاختلاف وقلة المشتركات :لقد اتسع نطاق الاختلاف الثقافي بين عدة انماط كل منهم يؤطر مجموعة اجتماعية فقسم ارتدى عباءة الدين بتلويناته وقسم تأطر باطار القومية واخر برداء القبلية وضعفت الطبقة الوسطى الماسك للوحدة الوطنية وللانتماء الوطني.
٤. اضعاف لغة وخطاب التواصل على حساب اتساع لغة وخطاب التقاطع اذ تسببت السنوات القليلة الماضية بعدم ترسخ فلسفة الاختلاف في الثقافة المحلية جراء ضعف النضج الديمقراطي قابله استغلال الدين لاغراض سياسية وشخصية واندثار القيم والمبادئ الاجتماعية المشتركة وانحسار دورها في تنميط السلوكيات العامة في المجتمع اضافة الى ضعف الحس الوطني وضعف قيم المواطنـــة وعدم التعامــل الجاد مع خطابات الشكيك والتحريض المتبادل بين اعضاء المجتمع (عبد ٢٠١٢) .

المطلب الثاني: المهددات الداخلية

١. الشعور بوجود غبن يقع لاسباب يتصل بعلاقة مع التنوع والاختلاف وليس الامر متروك لاسباب طبيعية متعلقة بالكفاءة فتكافؤ الفرص شبه منعدم والثروة تتحول لاسباب متصلة بالمواقع السياسية وطالما ان الاخيرة متعلقة باسباب ذات صلة بالانتماءات الاولية ، لذلك فان توزيع الثروة في دولة ريعية مثل العراق سيكون له تداعياته على قوة الانتماء والاحساس بوجود تمايز.
٢. والعامل الاخر المتعلق بمظاهر التعايش الذي شهد تعرضه لضغط كبير هو عدم احترام القانون لاعتبارات سياسية وطالما ان تلك الاعتبارات متعلقة بالانتماءات الاولية لذلك يكون الامر في خرق القانون كتحصيل حاصل متعلق بالانتماءات الاولية وهذا ما اضعف الانتماء الوطني كون الشعور العام هو بوجود استعلاء على القانون من قبل الماسك بالسلطة ووجود نظرة سلبية للقانون وللحكومة وللدولة والانتماء الوطني من قبل غير الماسكين بالسلطة (القصير ١٩٩٩) .

المبحث الرابع: التعايش والسلم الاهلي في العراق (متطلبات وحلول)

المطلب الاول: متطلبات التعايش والسلم الاهلي في العراق

إن آليات تعزيز التعايش السلمي هي تلك العملية التي تهدف الى تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج الوطني والتلاحم بين عناصر الامة وذلك بدمج الجماعات المختلفة والمتميزة عن بعضها بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تفصل كل اقاليم البلاد وتنطبق على كل افراد المجتمع .

وإن ما نحتاج اليه هو ضرورة بناء مقتربات تبادل بين ما يحمله مجتمعنا من تنوع متعدد العناوين، ومن الوسائل التي تعمل على ذلك (الحميدان ٢٠٠٧ ، ١١٥) :

اولا: اعادة بناء مؤسسات الدولة: ان السبيل الامثل لإعادة بناء الادارة المؤسسية (الدولة) تحتاج الى نقطة شروع موثوق بها كي لا يتحول الجهد الى نسق نحو النيل من عملية التعايش السلمي واطارها الوجودي.

ضرورة خلق وعي ثقافي–اجتماعي شعبي بالمواطنة والتعايش: ان المجتمع العراقي بحاجة الى استيعاب عملية التغيير السياسي لاستثمار التغيير الذي حصل في نيسان ٢٠٠٣، فهناك شرائح ما زالت دون استيعاب عملية التغيير او ضدها بسبب المصالح او الولاء للنظام السياسي السابق، وهناك شرائح اخرى استقبلت التغيير كانه انتصار مذهبي او اثني (احمد ٢٠٠٩ ، ٢٩) .

ثانيا:ضرورة تغيير القناعة بالمواطنة من الولاء الى العمل: ان الانسان العراقي يمتلك الوعي السياسي والشجاعة والموقف في الافصاح عن قناعته في المشاركة والبناء، ويمثل هذا عتبة انطلاق ينبغي استثمارها، وبقدر ما هي معنية على ترسيخ دعائم التعايش السلمي لانها الخيار الوحيد للاندماج الاجتماعي والسياسي.

ثالثا: ضرورة تشجيع ثقافة الحوار والتسامح: ان اتمام عملية التعايش السلمي المبنية على الاعتراف بالاخر، والتسامح وتجاوز تراكمات الماضي ونبذ العنصرية والطائفية، انما شكل الخطوة الاهم بالتحول من ثقافة التراكم لسلبيات الماضي الى ثقافة البناء الايجابي نحو المستقبل.

وفي الوقت الذي نطمح الى تعزيز التعايش السلمي بين كل مكونات المجتمع العراقي، فلا يكفي ان يكون هناك تعايش سلمي فقط بين تلك المكونات، بمعنى ان تكون هناك تجمعات اجتماعية تعيش بسلام في اماكن جغرافية قريب بعضها من بعض لكنها منغلقة على ثقافتها وذاتها الاجتماعية، فينبغي ان يكون هناك تفاعل واندماج اجتماعي طبيعي بين كافة مكونات المجتمع العراقي لإيجاد تفاعل وتماسك

اجتماعي ، وللوصول الى تلك الغايات، وخلق اجواء التعايش السلمي، هناك جملة من السبل يمكن الاعتماد عليها: (دلشاد ، ٧) .

١. الحوار العراقي– العراقي:

إن أولى الاليات واكثرها اهمية أن يبدأ العراقيون بحوار عراقي– عراقي حول اعادة بناء الدولة العراقية، ووضع الاسس الكفيلة لحل الاشكالات والمسائل العالقة، بمعنى انه حوار حول المشكلات وحول طرق الحل، وامر كهذا يتطلب وجود نخب سياسية يسود بينها الثقة والتفاهم، والرغبة المشتركة في الوصول الى حلول تكفل وتضمن حقوق الجميع دون استئثار او تهميش، وتحاول ان تتجاوز هواجس الحقب الماضية ومخافتها، وكذلك ان تبتعد عن الثأر والانتقام وتصفية الحسابات، والابتعاد قدر الامكان عن البحث عن المكاسب لحساب طرف على طرف اخر، تحت ذريعة تغيير موازين القوة، والعمل على استغلالها من اجل الحصول على اكبر المكاسب على حساب الاطراف الاخرى (هورامي ٢٠١٧).

٢. بناء الهوية الوطنية العراقية:

من خلال تحديد اهم وظائفها في البناء والتلاحم فهي التي تحدد وتفرز وتميز على اسس واقعية وملموسة وليس في فراغ نظري مشتق من الرغبات والامنيات بين ابناء الوطن الواحد، وان مشكلة الهوية الحقيقة لا تطرح الا من داخل نظام، ونقصد بالنظام ما هو عراقي تحديداً، ويتم بناء وترسيخ الهوية الوطنية العراقية من خلال تجسيد مبدأ المساواة بين كل مكونات المجتمع العراقي، على اختلاف انتماءاتهم ومكوناتهم وتوجهاتهم، والعمل على الغاء كل اشكال التمييز على اساس الجنس او اللون او القومية او الدين او الطائفة او الانتماء السياسي، صحيح ان الدستور اقر المساواة الا ان التطبيق العملي يظهر ان اللا تميز هو الذي يسود، واغلبه متعلق بغياب تكافؤ الفرص وغياب تطبيق سوي للقانون، وغياب لغة المشاركة بادارة الوطن. وهذا يعني ان تكون للجميع حقوق متساوية في كل الميادين.

١–بناء دولة المواطنة:

من خلال الانتقال بالعلاقات الاجتماعية من العلاقات الاهلية الى العلاقات المدنية، ويتم ذلك من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دور المؤسسات الاكاديمية والبحثية في نشر الوعي بمفردات التعايش السلمي وكل ما يتعلق بها، من خلال اقامة الندوات والمؤتمرات ونشر البحوث التي تهتم ببناء دولة المواطنة والتعايش السلمي، واعادة النظر في المناهج الدراسية وفق ما يتلاءم مع عملية وفكرة التعايش السلمي، واعادة التوازنات الفكرية والاجتماعية والسياسية كالالتزام بمبدأ العدالة والنزاهة والمساواة الفعلية بين الناس والكف عن كل اشكال التمييز والعصبية والقلبية او الطائفية، وبناء مجمعات سكنية

توزع بنسب عادلة بين المواطنين على اساس تعكس وجود تنوع حقيقي، وبضمنه استقطاب المهجرين ومنحهم حقوق متساوية، في السكن وفي التعويضات، مهما كان نوعهم الاجتماعي.

٢-تعزيز المصالحة الوطنية:

اضحى الشعب العراقي بفعل التداعيات التي خلفها الاحتلال وتبعاته، بكافة مكوناته بحاجة ماسة للحوار والمصارحة بين ابنائه، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي صارت تتكرس في اوساط المجتمع العراقي، وهو ما لا يتم الا عبر الحوار وتكريس قيم التواصل بين مكونات الشعب العراقي، وكل الاطراف الفاعلة في العملية السياسية وبين قوى المعارضة داخل وخارج العراق، وبين القوى السياسية والمجتمع، وان تكون هناك مصالحة بين المرجعيات الدينية ورجال الدين البارزين من خلال تعزيز التواصل والتقارب والحوار المفتوح في كل الامور. كما يقتضي الحال رفع غطاء الفيتو على اي حوار، واعتبار الكل عراقيون، فما يؤسس على اساس ديني يفترض ان يكون مسموحا به للجميع، وما يؤسس على اساس اثني يفترض انه يكون مفتوح للجميع، وان سمح باقامة علاقات حزبية مع دول الجوار يفترض ان يكون ذلك متاحا للجميع، وان سمح بتغلغل لدول الجوار فيفترض ان يكون ذلك متاحا للجميع، ومن يؤسس قوة مسلحة فيفترض ان يسمح لغيره بمثلها،.. بمعنى ان يكون هناك مبدأ يتم تطبيقه على الجميع يحترم بالمقام الاول وجود الجميع (دلشاد ، ١٥) .

٣-إلغاء المحاصصة الاثنية والطائفية:

إن بناء التعايش السلمي لا يمكن ان يستقيم الا من خلال الغاء بعض الاسس التي بني عليها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، واقيم على اسس المحاصصة الاثنية والطائفية، فخلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، تم توزيع المناصب الحكومية على الاعتبارات الاثنية والطائفية، حيث ادى ذلك الى اصطفافات ضيقة انعكست سلباً على الجهود الوطنية، وشلت عمل المؤسسات السياسية واربكتها، مما انعكس الامر على مستقبل البلاد ووحدتها.

٤-بناء دولة القانون والمؤسسات:

لنشر وتعزيز التعايش السلمي يحتاج لبيئة مناسبة تتسم بفضاء واسع للحرية وحق التعبير عن الرأي وحق الاختلاف دون خوف من العقاب، وهذا يتطلب بناء مؤسسات الدولة على اساس سيادة القانون وعلى اسس مهنية بعيدة عن المحاصة الحزبية والاثنية والطائفية، وان توفير اجواء صحية للتعايش بين ابناء المجتمع العراقي ينبغي ان تسعى الدولة بكل الوسائل الى ضمان العدل وعدم التمييز في التشريعات، او في الاجراءات، وفي انفاذ القانون والاجرءات القضائية والادارية، واتاحة الفرص المتكافئة للجميع دون تهميش او اقصاء لأية فئة او طائفة. وان التركيز يجب ان يكون على اعادة بناء او البناء السياسي بمعنى انشاء وتكوين المؤسسات والهياكل الحديثة والمؤطرة والمنظمة والمعقلنة لحركته وسلوكه،

بما في ذلك خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والمدنية المستقلة كمؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن التاسيس للاحزاب السياسية وفقا لمعايير وطنية يمكن ان تستوعب الاحتجاج والاعتراض والاختلاف في الرأي، وبالتالي تطور الهيكلية الجديدة للمجتمع والدولة؛ والاهم ايضا هو ان يكون هناك فصل بين الوظائف السياسية والوظائف الفنية، فالاولى تشمل الحكومة رئيسا ووزراء، والثانية تشمل الجهاز التنفيذي الذي يبدء من مستوى وكيل وزير الى ادنى عامل في الدولة: قضائيا وتعليميا وامنيا وعسكريا ودبلوماسيا،.. فالوظائف التنفيذية يجب ان تكون وظائف غير سياسية؛ وهذا شرط يجعل المواطنين مقتنعين بان هناك دولة وليس مؤسسة شخصية او غنيمة. لذا على مؤسسات الدولة ان تتمتع بجملة من الادوات التي تعمل على تحقيق تعايش سلمي في العراق، ومن بينها (عبود ٢٠١٧ ، ٩٥) :

أ- اعادة صياغة بعض فقرات الدستور العراقي ٢٠٠٥ بما يتناسب مع الوضع الذي يعتر فان العراق يعيش حالة تنوع، ولبناء هوية وطنية جامعة . (عبود ٢٠١٧، ٩٩) .

ب- شرعية السلطة من اجل التأثير على كافة الجماهير عبر وسائلها القانونية المتنوعة.

ت- التعاون بين مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية. والاعتراف ان الكل انما هي مؤسسات، يجب عليها ان تتعاون طالما ان النظام السياسي هو نظام برلماني. ويتوجب على القيادات السياسية ان تتحول من عقلية ادارة حزب في معارضة (رغم انه موجود في السلطة منذ عام ٢٠٠٥)، الى عقلية ادارة دولة، ويشمل ذلك اهتمام بالعوامل المعنوية والتي تتمثل بالمساندة الجماهيرية والالتزام بالقوانين. والاهتمام بالعوامل المادية وتشمل السيطرة على الموارد الطبيعية والقدرة على توزيعها بشكل عادل على كافة مكونات الشعب. كما من الضروري ان يظهر من يمسك بالسلطة سلطة وجود العقوبات بوصفها ادوات يستخدمها النظام او يهدد باستخدامها في سبيل المحافظة على الصالح العام، وعلى النظام العام وعلى السلم الاهلي، وان لا يطبقها بانتقائية حادة وقابلة للملاحظة وترفع من معدلات النفور، كونها تعطي انطباعات ان الدولة تدار وفقا لعقلية الطائفة المسيطرة وليس وفقا لعقلية الدولة التي تدير الاختلاف وتوزع الموارد وتبني الرفاهية. ويدخل في اطارها، احترام حقيقي لحقوق الانسان، وليس وضع مؤسسات تكون مسؤولة عن تكميم الافواه او تمرير المحاصصة.

المطلب الثاني: مستقبل التعايش والسلم الاهلي في العراق بعد هزيمة داعش الارهابي

تقترح الدراسة مجموعة توصيات يمكن أن تؤدي بدورها في تحسين مستقبل محافظة الموصل بعد تحريرها وهي كالآتي: (عبود ٢٠١٧، ١٠٠)

١- اعتماد إحصاءات موثقة لمحافظة موصل قبل عام ٢٠٠٣ اي قبل حصول اي تغييرات ديموغرافية فيها لمحاولة التأسيس على هذه الإحصاءات في عودة التنوع الاجتماعي كما كان عليه في السابق.

٢- إشراك ممثلين عن المجموعات الاثنية كافة في صناعة مستقبل المحافظة وقراراتها العامة، وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية للمناطق، وإجراء التعديلات اللازمة كي تتمكن هذه المجالس من المشاركة الفاعلة في تحقيق رغبات وطموحات أفراد المجتمع المحلي.

٣- البدء بمخطط لإعادة تأهيل أطفال مدينة الموصل والمحافظات التي تم احتلالها من قبل تنظيم داعش الارهابي والذي تم التلاعب بأدمغتهم لأجل تحويلهم الى أطفال يؤمنون بالسلام والتنوع وقبول الآخر.

وان ضرورة تبني رؤى واستراتيجيات واتفاقيات لإعادة النظر في وضع الموصل بعد تحريرها بعدّها نقطة لإعادة تماسك العراق ووحدته ، بعدما عدّت نقطة تفكك العراق وتمزقه بعد احتلالها من قبل جرائم تنظيم داعش الارهابي، وبهذا أكد على أن يتم وضع خارطة طريق لإعادة بناء العراق (مجد ١٩٨١)، تبدأ بـــ .

أولاً: بالاتفاقات السياسية وسبل تفعيلها لما للمشهد السياسي من تأثير على الساحة العراقية.

ثانياً: ان يتبع العراق إستراتيجية فاعلة في التعليم والتعلم لإعادة تربية جيل ناشئ يعتمد مبدأ التسامح وقبول الطرف الآخر.

ثالثاً: أيجاد حل لمشكلة الأربع مليون نازح وهو موضوع اجتماعي مهم مرتبط بالتعايش السلمي.

رابعاً: سن قوانين تدفع رؤساء العشائر والمرخصين لحمل السلاح، لتسليم اسلحتهم الى الدولة لتصبح دولة مدنية تهتم بالعلم والتعلم وتؤمن بحرية الرأي والنقاش والتعايش السلمي.

خامساً: تحديد مستقبل الحشد الشعبي بعد تحرير الموصل ، وماهي الامتيازات التي يجب أن تُقدم لهم بعد دورهم البطولي الكبير في مشاركة الجيش العراقي بعمليات التحرير.

سادساً: ماهو النظام الإداري الفاعل لإدارة الموصل الذي يضمن الحفاظ على تنوعها الاجتماعي بعد التغيرات الديموغرافية والتوتر الذي انتابها بعد إحتلالها من قبل شراذم تنظيم داعش الارهابي ؟

سابعاً: ماهي الإستراتيجية والرؤى اللازم تبنيها لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي في العراق، بغية إعادة تأهيل وبناء البلد للتعامل مع هذا النوع من الأزمات السوداء.

ان الحديث عن مستقبل العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي حافل بالملفات الشائكة والمعقدة ومن اهم هذه الملفات: (سعيد ٢٠٠٨)

اولا: ملف اعمار المدن المدمرة التي كانت يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي والتي تم تدمير أكثر من (٨٠%) من البنى التحتية التي ترتكز عليها هذه المدن من طرق وجسور ومستشفيات ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وابراج نقل الطاقة ومراكز الخدمات وغيرها من المنشاة الحيوية التي يحتاجها المواطن لتوفير سبل العيش الرغيد. ثانيا ملف اعادة النازحين الى ديارهم وهو ملف شائك وخاصة نازحي الموصل.

ثانيا: ملف اعادة النازحين الى ديارهم وهو ملف شائك وخاصة نازحي الموصل.

ثالثا: ملف الفكر الداعشي الذي تربى عليه جيل كامل من اطفال وشباب العديد من المناطق. من اعقد الملفات التي ستواجه الدولة لإعادة بناء الفكر الصحيح والتغلب على الأفكار المسمومة التي زرعها تنظيم داعش الارهابي وتربى عليها جيل من الأطفال والشباب.

رابعا: ملف المقاتلين العائدين من جبهات القتال بعد انتهاء تنظيم داعش الارهابي، خاصة المقاتلين من ابطال الحشد الشعبي وابناء العشائر الذين قاتلوا داعش الارهابي. فهؤلاء سيكون وضعهم خطر جدا ومحرج للجميع تعودوا على مهنة القتال فكيف سيعودون مدنيين؟ سؤال كبير لصانع القرار السياسي.

خامسا: ملف المناطق المتنازع عليها في كركوك ونينوى وغيرها فبعد فرض الحل بالقوة من قبل الاكراد فهل نحن متجهون لحرب بين العرب والاكراد من اجل هذه المناطق؟

سادسا: ملف الاقاليم الذي تم طرحه هل سيولد اقليم سني من ثلاث محافظات؟ ملف شائك سيستغله السياسيين لغرض اعادة تجميل صورتهم امام ناخبيهم في مناطق ما بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي. وهناك المزيد ولكن ستكتفي الدراسة بطرح هذه الملفات الاكثر تعقيدا.

هذا هو المشهد العام لعراق تمزقه تناقضات مكوناته ولعل ذلك شكل احد الأسباب الاساسية التي سهلت وصول القاعدة في العراق وولادة نظيم داعش الارهابي بعدها وهو الذي سيحدد مستقبله كبلد موحد بعد طرد تنظيم داعش الارهابي (فضيل ٢٠٠٦ ، ٥٦) .

الخاتمة

في الختام يمكن القول ان التعايش السلمي هو نمط من العيش يسود في مجتمع معين يتم فيه رفض اشكال العنف بصوره المتعددة، او التحريض عليه، وعدم اللجوء اليه لحل كل النزاعات بين الافراد والجماعات ومحكومين، مأسسة الدولة، نشر ثقافة التسامح وقبول الاحزاب وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح.

بعد احتلال ثلث مساحة العراق بيد تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤، كانت الاعمال الارهابية لتنظيم داعش الارهابي كان لها النصيب الاكبر في تقويض التعايش والسلم الاهلي أذ تم تفريغ الكثير من

المناطق من سكانها الاصليين وتهجيرهم، كما حدث للتركمان في تلعفر وكركوك وللمسيحيين والشبك في سهل نينوى والايزيديين في سنجار وللشيعة في صلاح الدين، وفي موازاة الحرب على تنظيم داعش الارهابي في العراق، تتصاعد وتيرة المخاوف من تغييرات وديموغرافية محتملة ناتجة من عمليات النزوح والتهجير، ستكون تداعياتها، سياسياً طرح مشاريع تقسيمية.

فالتغير الديموغرافي الذي حصل بعد سقوط ثلث مساحة العراق بأيدي تنظيم داعش الارهابي على اعتبار انها خطوة نحو تقسيم البلاد الى (ثلاث دول طائفية) ونحو انهاء التعايش السلمي بين المكونات العراقية والتغير الديموغرافي لم يكن وليد اللحظة، بل هو امتداد للتغير في التركيبة السكانية التي حصلت خلال اندلاع ما سمي (الحرب الطائفية) عام ٢٠٠٥ ولكن بعد احتلال داعش الارهابي اصبحت هذه المناطق تسكنها طائفة واحدة.

لقد دعم بعض السياسيين الداعيين الى الانفصال التغيير في التركيبة السكانية، لان بعض المحافظات اصبحت تضم لوناً من الطيف العراقي مثل الانبار والموصل، ويوضح هنا ان التعايش بين المكونات العراقية اصبح ينكسر لصالح اجندات وافكار تدعو الى التقسيم والى نبذ الاخر والدفاع عن المكون وليس الوطن.

هناك بعض من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالتالي:

اولا: الاستنتاجات

١. التعايش السلمي هو نمط من العيش يسود في مجتمع معين يتم فيه رفض اشكال العنف بصوره المتعددة، او التحريض عليه، وعدم اللجوء اليه لحل كل النزاعات بين الافراد والجماعات ومحكومين، مأسسة الدولة، نشر ثقافة التسامح وقبول الاحزاب وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح.
٢. وفي ضوء ما تقدم من مناقشة العوامل المتعلقة بنشاط تنظيم "داعش" الارهابي في محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك، وسياق محاربته من قبل الحكومة العراقية، واحتمالية توقف التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الارهابي الذي تترأسه الولايات المتحدة عن تقديم الإسناد الجوي والمعلومات والتدريب في حال الانسحاب النهائي من العراق، يبرز تساؤل مهماً حول مدى إمكانية أن يستغل التنظيم هذه الظروف ليعود كما كان عام ٢٠١٤ حينما سيطر على مساحات واسعة في العراق.
٣. برغم عودة تنظيم داعش الارهابي إلى شن بعض العمليات في العراق إلا أنه ليس من المرجح أن يتكرر ما حدث في عام ٢٠١٤، وذلك لعدة أسباب؛ أولها أن الحكومة العراقية يمكنها الاستفادة من وجود حلف الناتو في البلاد خاصة بعد زيادة حجم "بعثة "الناتو" في العراق" من ٥٠٠ فرد إلى ما يصل إلى ٤,٠٠٠ فرد.
٤. بالإضافة إلى أن العراق بات يملك خبرة واسعة في قتال التنظيمات الإرهابية، ووفرة في الموارد البشرية

والقطعات العسكرية بما فيها القوات ذات التسليح الخفيف التي تتمتع بمرونة الحركة، فضلاً عن انحسار نشاط التنظيم في مناطق ضيقة يمكن للقوات العراقية محاصرتها والقضاء عليها. وبذلك فإنه من المستبعد أن يتمكن التنظيم من فرض سيطرته على مناطق كبيرة في العراق مرة أخرى ما لم تتغير الظروف.

ثانيا: التوصيات

وهناك مجموعة من **التوصيات** تهدف الوصول الى سبل لتحقيق التعايش السلمي والاجتماعي في المجتمع العراقي بعد التحرر من تنظيمات داعش الإرهابية وهي كالآتي:

١- ان تكون هناك مصالحة وطنية حقيقية من دون شروط متفقة.
٢- أن تأخذ القضايا القانونية بحق المجرمين الذين ارتكبوا جرائم ارهابية بحق ابناء الشعب العراقي .
٣- تشريع قوانين وأنظمة مدعومة من قبل الدولة تنص على مبدأ تحقيق المواطنة وسبل التعايش السلمي.
٤- دعم القوات العراقية وتدريب صفوف الجيش العراقي.
٥- بذل الجهود الكبيرة لعودة النازحين وتعويضهم عما حل بهم وعن خسائرهم.

المصادر باللغة العربية:

١. احمد، سمير نعيم . ٢٠٠٩ . المنهج العلمي في البحوث الاجتماعي. بيروت : دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر .
٢. التقرير الإحصائي " .Statistical Review of World Energy " . 2015 . شركة بريتيش بتروليوم. انظر الرابط: file:///C:/Users/kaspersky/Downloads/_cr15236a%20(1).pdf وقت الدخول(٢٠٢٢/٤/١١).
٣. جورج، وليم نجيب . مفهوم الجرائم ضد الانسانية في القانون الدولي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٤. الحميدان، عايد علي . ٢٠٠٧ . اثر الحروب في انتشار المخدرات . الرياض : جامعة نايف للعلوم الامنية .
٥. الدباغ، عباس . ٢٠١٥ . التعايش السلمي وتصارع الهويات. مقال منشور في صحيفة الدستور العراقية. العدد ٣٢٨٧ .
٦. دلشاد، مينا . ٢٠١٢ . " سبي الايزيديات في العراق ". بحث مقدم لدائرة البحوث ومجلس النواب العراقي .
٧. دوفرجيه ، موريس . مدخل الي علم السياسة، ترجمة: د.سامي الدروبى . دار دمشق للنشر .

٨. ذياب، نصير فكرت . ٢٠١٠ . ثقافة العنف المسلح دراسة انثروبوجية. اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد– كلية الاداب .
٩. رشتي، جيهان احمد . ١٩٧٨ . الاسس العلمية لنظريات الاعلام . القاهرة : دار الفكر العربي .
١٠. زحاق، زينب . ٢٠١٥ . الاعتصاب وعلاقته بانحراف الفتيات المغتصبات. جامعة البويرة .
١١. سعيد، عاطف شحاب . ٢٠٠٨ . التعذيب جريمة ضد الانساني. مصر : مركز هشام مبارك للنشر .
١٢. سلوم، سعد . ٢٠١٣ . الاقليات في العراق، الذاكرة، الهوية ،التحديات. بغداد :مؤسسة مسارات التنمية الثقافية .
١٣. شو، مارتن . ٢٠١٧ . الابادة الجماعية . ترجمة : محيي الدين . السعودية .
١٤. صلاح الدين، هناء . ٢٠٠٢ . حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم النفس– كلية التربية. الجامعة الاسلامية . غزة .
١٥. العامري، ابتسام محمد . ٢٠١٧ . دور التعايش السلمي في توطيد السلم في العراق، النبأ المعلوماتية الالكترونية، ٢٠١٧، العراق، مقال متاح على الموقع: https://annabaa.prg/arabic وقت الدخول (٢٠٢٢/٣/٢٠).
١٦. عبد الرسول، اسلام سلام . ٢٠١٣ . العنف ضد المراة.مجلس النواب العراقي– دائرة البحوث .
١٧. عبد السلام، شادي . ٢٠١٧ . " الارهاب ما بعد تنظيم داعش " . مجلة اتجاهات الاحداث. العدد ٢٤.
١٨. عبد، عبيد عبد الله . "حريمة الاختصاف بين الشريعة والقانون " . بحث جامعة كركوك. المجلد السابع. العدد ١ .
١٩. عبدالله، عبد الخالف . ١٩٨٥ . "سمير أمين ونظرية التطور اللامتكافئ". مجلة المستقبل العربي . السنة الثانية عشرة. العدد ١٢٥ .
٢٠. عبود، انس صلاح . ٢٠١٧ . المسؤولية الدولية عن جرمية التطهير العرقي. الاسكندرية : دار الفكر الجامعي .
٢١. علي ، سليم كاطع . ٢٠١٧ . آليات تحقيق الإندماج الوطني والتعايش السلمي في العراق. مقال منشور في الموقع الالكتروني لمركز المستقبل للدراسات الستراتيجية .
٢٢. فتحي ، محمود . ٢٠١٧ . كيف استخدمت التنظيمات الارهابية التكنولوجيا في صناعة الارهاب. بغداد :مركز البديل للتخططي والدراسات الاستراتيجية .
٢٣. فضيل، كوسة . ٢٠٠٦ . المحكمة الجنائية الدولية . مصر : دار الجامعة للنشر .

٢٤.قاسم، ياسر جاسم . ٢٠١٠ . كيف يمكن تحقيق التعايش السلم. مركز جسور لحوار الحضارات انظر الرابط : http://www.siironline.org/alabwab/josoor/josoor.html وقت الدخول(٢٠٢٢/٤/١١).

٢٥. القصير، عبد القادر . ١٩٩٩. الاسرة المتغيرة في المدنية العربية. ط١. بيروت : دار النهضة العربية .

٢٦.قناة العربية. ٢٠١٨ . مسؤولون امريكيون عسكريون والبشمركة. وقت الدخول (٢٠٢٢/٤/١١). انظر الرابط:https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%8A%D8%B4%D8%A9

٢٧. القيم، كامل . ٢٠١٧ . " بوصلة الخطاب الاعلامي وترسيخ الامن الوطني ". بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول لنقابة الصحفيين العراقيين .

٢٨. الكبيسي، صبحي افندي وعبدالله حسن حميد الحديثي . ٢٠١١ . " الوسائل الاقتصادية في التعايش مع غير المسلمين " .مجلة كلية الاداب .

٢٩. الكيالي، عبد الله . ١٩٨٥ . الموسوعة السياسية . ج١. ط١.لبنان–بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٣٠. مجد، صدارة . ٢٠٠٨ . التمييز بين جريمة الابادة والجرائم ضد الانسانية في القانون الدولي. مذكرة ماجسيتر في القانون الدولي–جامعة بن يوسف بن خده . الجزائر .

٣١. مجد، عبد الرزاق . ١٩٨١، المدخل الى دراسة الاديان والمذاهب. المجلد الثالث.ط١. بيروت .

٣٢. محمد ، حمدان رمضان . ٢٠١٢ . "التعايش السلمي في العراق، دراسة اجتماعية ميدانية" . مجلة دراسات موصلية . العدد٣٦. جامعة الموصل .

٣٣. مصطفى، حسين فهمي . ١٩٩٨. التعايش السلمي ومصير البشرية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر .

٣٤. المنيف، امجد .٢٠١٨ . رايات السواد ،كتاب يقرا الجوانب غير التقليدية لارهاب داعش .مركز سمت للدراسات.

٣٥. موسى، عصام سليمان . ٢٠٠٣ . المدخل في الاتصال الجماهيري. ط ٥ . عمان : مكتبة الكناني للنشر والتوزيع .

٣٦. نصراوين، عدنان . ١٩٩٧ . اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر. عمان : مطبعة الدستور التجارية .

٣٧. هورمي، حسو . ٢٠١٧ . الطفولة المفقودة– داعش والابادة الجماعية . ط١.اربيل .

٣٨. الهيتي، هادي نعمان . ١٩٧٨ . الاتصال والتغيير الثقافي. بغداد : دار الحرية للطباعة .

٣٩. وزارة النفـــط العراقيـــة. ٢٠٢٤. ان،،،ظر الرابـــط: https://www.oil.gov.iq وقت الـــدخول(٢٠٢٢/٤/١١).

٤٠. يلكوى، عبد الله بن موسى . ٢٠٠٨ . التعايش: دراسة نقدية . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الدراسات الاسلامية. جامعة العلوم والتكنولوجيا– صنعاء .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abboud, Anas Salah. 2017. International Responsibility for the Crime of Ethnic Cleansing. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i.
2. Abdul Rasool, Islam Salam. 2013. Violence against Women. Iraqi Council of Representatives - Research Department.
3. Abdul Salam, Shadi. 2017. "Terrorism after ISIS". Events Trends Magazine. Issue 24.
4. Abdul, Obaid Abdullah. "The Sanctity of Jurisdiction between Sharia and Law". Kirkuk University Research. Volume Seven. Issue 1.
5. Abdullah, Abdul Khalef. 1985. "Samir Amin and the Theory of Unequal Development". Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Twelfth Year. Issue 125.
6. Ahmed, Samir Naeem. 2009. The Scientific Method in Social Research. Beirut: Dar and Library of Al-Hilal for Printing and Publishing.
7. Al-Amiri, Ibtisam Muhammad. 2017. The Role of Peaceful Coexistence in Consolidating Peace in Iraq, Al-Nabaa Electronic Informatics, 2017, Iraq, an article available on the website: https://annabaa.prg/arabic at the time of entry (3/20/2022).
8. Al-Arabiya Channel. 2018. American Military Officials and the Peshmerga. Time of entry (11/4/2022). See the link: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%8A%D8%B4%D8%A9
9. Al-Dabbagh, Abbas. 2015. Peaceful Coexistence and the Conflict of Identities. An article published in the Iraqi Al-Dustour newspaper. Issue 3287.
10. Al-Hiti, Hadi Noman. 1978. Communication and Cultural Change. Baghdad: Dar Al-Hurriyah for Printing.
11. Al-Humaidan, Ayed Ali. 2007. The Impact of Wars on the Spread of Drugs. Riyadh: Naif University for Security Sciences.
12. Ali, Salim Katea. 2017. Mechanisms for Achieving National Integration and Peaceful Coexistence in Iraq. An article published on the website of the Future Center for Strategic Studies.
13. Al-Kayali, Abdullah. 1985. The Political Encyclopedia. Vol. 1. 1st ed. Lebanon-Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.
14. Al-Kubaisi, Subhi Effendi and Abdullah Hassan Hamid Al-Hadithi. 2011. "Economic Means of Coexistence with Non-Muslims". Journal of the Faculty of Arts.
15. Al-Munif, Amjad. 2018. Banners of Blackness, a book that reads the non-traditional aspects of ISIS terrorism. Samt Center for Studies.
16. Al-Qasir, Abdul Qader. 1999. The Changing Family in Arab Civilization. 1st ed.

Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
17. Al-Qayyim, Kamil. 2017. "The Compass of Media Discourse and the Establishment of National Security". A paper presented to the First International Conference of the Iraqi Journalists Syndicate.
18. Dhiyab, Nasir Fikrat. 2010. The Culture of Armed Violence: An Anthropological Study. Unpublished PhD Thesis. University of Baghdad - College of Arts.
19. Dilshad, Mina. 2012. "The Captivity of Yazidi Women in Iraq". A research submitted to the Research Department and the Iraqi Council of Representatives.
20. Duverger, Maurice. Introduction to Political Science. Translated by: Dr. Sami Al-Daroubi. Damascus Publishing House.
21. Fadil, Kousa. 2006. The International Criminal Court. Egypt: Dar Al-Jamiah for Publishing.
22. Fathi, Mahmoud. 2017. How Terrorist Organizations Used Technology in the Manufacturing of Terrorism. Baghdad: Al-Badil Center for Planning and Strategic Studies.
23. George, William Najib. The Concept of Crimes Against Humanity in International Law. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
24. Hormi, Hasso. 2017. The Lost Childhood - ISIS and Genocide. 1st ed. Erbil.
25. Iraqi Ministry of Oil. 2024. See the link: https://www.oil.gov.iq Time of entry (11/4/2022).
26. Majd, Abdul Razzaq. 1981. Introduction to the Study of Religions and Sects. Volume 3. 1st ed. Beirut.
27. Majd, Sadara. 2008. The Distinction Between the Crime of Genocide and Crimes Against Humanity in International Law. Master's Thesis in International Law - University of Ben Youssef Ben Khedda. Algeria.
28. Muhammad, Hamdan Ramadan. 2012. "Peaceful Coexistence in Iraq, a Social Field Study". Mosul Studies Journal. Issue 36. University of Mosul.
29. Musa, Issam Suleiman. 2003. Introduction to Mass Communication. 5th ed. Amman: Al-Kanani Library for Publishing and Distribution.
30. Mustafa, Hussein Fahmy. 1998. Peaceful Coexistence and the Fate of Humanity. Cairo: National House for Printing and Publishing.
31. Nasrawin, Adnan. 1997. UNESCO and the Mission of Building Fortresses of Peace in the Minds of People. Amman: Al-Dustour Commercial Press.
32. Qasim, Yasser Jassim. 2010. How can peaceful coexistence be achieved? Josoor Center for Dialogue of Civilizations. See the link: http://www.siironline.org/alabwab/josoor/josoor.html. Time of entry (11/4/2022).
33. Rashti, Jihan Ahmed. 1978. Scientific Foundations of Media Theories. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
34. Saeed, Atef Shahab. 2008. Torture is a Crime Against Humanity. Egypt: Hisham Mubarak Publishing Center.
35. Salahuddin, Hanaa. 2002. The Right of Return for Palestinian Refugees. Unpublished Master's Thesis. Department of Psychology - College of Education. Islamic University. Gaza.
36. Salloum, Saad. 2013. Minorities in Iraq, Memory, Identity, Challenges. Baghdad:

Masarat Cultural Development Foundation.
37. Shaw, Martin. 2017. Genocide. Translated by: Mohiuddin. Saudi Arabia.
38. Statistical Review of World Energy. 2015 .British Petroleum. See link: file:///C:/Users/kaspersky/Downloads/_cr15236a%20(1).pdf Time of access (11/4/2022).
39. Yilkoy, Abdullah bin Musa. 2008. Coexistence: A Critical Study. A thesis submitted for a master's degree in Islamic Studies. University of Science and Technology - Sana'a.
40. Zahaq, Zainab. 2015. Rape and its Relationship to the Deviance of Raped Girls. University of Bouira.

مراجعة مقال: (Article Review)

The Case for a New Arab Peace Initiative: A Focus on Palestinian Rights Must Come Before Negotiations over a State

مراجعة: م.د جعفر الصادق مهدي عطية

جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

نشر الكاتب (مروان المعشر) وزير الخارجية الأردني السابق (٢٠٠٢-٢٠٠٤) في مجلة (Foreign Affairs) مقال بعنوان (The Case For a New Arab Peace Initiative: A Focus on Palestinian Rights Must Come Before Negotiations Over a State) وترجمته الى اللغة العربية (الحاجة الى مبادرة سلام عربية جديدة: التركيز على الحقوق الفلسطينية يجب ان يأتي قبل المفاوضات حول الدولة).

يستعرض الكاتب المقترحات السياسية لأنهاء الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، إذ يناقش المعالجة المتضمنة حل الدولتين بوصفها حل نهائي للنزاع من خلال حث القادة الدوليين على ضمان حصول الفلسطينيين و"الإسرائيليين" على حقوق متساوية وممارسة الضغط على الطرفين لحملهما على الاتفاق لقواعد مشتركة، كما ينبغي تتولى الدول العربية قيادة الطريق نحو تعزيز حل قائم على الحقوق، والا فأن أي جهد جديد من اجل السلام محكوم عليه بالفشل كما حدث مع كل المفاوضات على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

ناقش الباحث من خلال هذا المقال الموقف الأمريكي من الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" والتباين الواضح ما بين الموقف الذي يظهر من خلال ما يصرح به اعلامياً وما يفرزه الواقع من التباطؤ الأمريكي إزاء حل الصراع الذي يشخصه المقال كما يلي:

١. لقد عملت الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس (جورج بوش الاب) ثم الرئيس (وليم جيفرسون كلينتون) على تشجيع الطرفين للتوصل الى اتفاق او اقناعهما به دون تحديد ما ينطوي عليه هذا الاتفاق في النهاية والامر الأكثر أهمية هو ايان من الرئيسين لم يصرح بأن الطرفين لابد ان يتوصلا الى اتفاق لأنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" ونتيجة لهذا تحولت المفاوضات في كثير الأحيان الى حوارات مفتوحة بدلاً من مناقشات ملموسة حول انهاء الاحتلال الامر الذي احبط الفلسطينيين وانصارهم.
٢. ان الحقبة الزمنية الممتدة من تسعينات القرن الماضي الى السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عندما كان من الممكن ان يتفق الاسرائيليين والفلسطينيين على رؤية حل

الدولتين التي يروج لها المسؤولين الامريكان، إذ كان بوسع الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ان يرد بقوة عندما تخلى الساسة الإسرائيليين عن عملية السلام التي دافعت عنها واشنطن باستمرار.

٣. لقد عبرت الإدارة الامريكية عن حلها للصراع من خلال ما صرح به الرئيس (بايدن) في خطابه عن حالة الاتحاد في اذار من العام(٢٠٢٤) بأن الحل الحقيقي الوحيد للوضع في الشرق الأوسط هو حل الدولتين الا ان ذلك يصطدم بالواقع، إذ أمضت الولايات المتحدة الامريكية عقوداً من الزمن في الترويج لحل الدولتين في حين زودت إسرائيل بالأسلحة وسمحت لها بتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة واستغلال موارد الفلسطينيين، فضلاً عن دعم واشنطن على المستوى الدولي لغض النظر عما تفعله "إسرائيل".

لقد أدى التراجع في تنفيذ حل الدولتين الى الترويج لحل الدولة الواحدة الذي يتضمن تقاسم الفلسطينيين و"الإسرائيليين" المواطنة المتساوية في دولة ديمقراطية تمتد من الحدود الأردنية الى البحر الأبيض المتوسط لكن الطرفين قد اعربوا عن قلقهم إزاء هذه المقترحات وخشيتهم من ان تمثل نهاية لتطلعاتهم الوطنية، إذ يقلق الفلسطينيين من ان يكرس هذا الحل استمرار حكم الدولة "الإسرائيلية" الحالية ومحو هويتهم في وقت لاحق، كما يخشى الإسرائيليين ان يؤدي هذا الحل الى تهميشهم كأبناء للديانة اليهودية في ظل تقاسم الدولة في اطار الديمقراطية وبحكم مبدأ الأكثرية الفلسطينية، لذلك يشكل كاتب المقال على هذا الحل بسبب صعوبة تقاربه مع الواقع، وايضاً سوف يزداد المجتمعان تطرفاً نحو الاقصاء ورفض التعايش، وعليه فأن المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة دولة سلمية وديمقراطية ويهودية على الأراضي الفلسطينية التاريخية ينهار ان لم يكن قد مات بالفعل وبعبارة أخرى لم يعد المشروع الصهيوني قادراً على تحديد مستقبل "إسرائيل" لذلك لابد ان يحل محله مشروع مختلف يقوم على المساواة في الحقوق.

يطرح كاتب المقال الحل من خلال ان تتخلى الدول العربية عن المشاريع القديمة وان تنطلق من عملية سلام تركز في المقام الأول على تأمين الحقوق التي يستحقها "الإسرائيليين" والفلسطينيين على حداً سواء، إذ تضع الحقوق التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة الذي يفرز حل نهائي بين الطرفان بضمان المؤسسات الدولية ومبادراتها المتضمنة الية للمساءلة بقيادة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، وبموجب ذلك تكون القدس مدينة مفتوحة يستطيع الطرفان بقدر متساوٍ للوصول الى اجزائها كافة، ويقابل ذلك التزام الدول العربية بأبرام اتفاقيات سلام وامن جماعية مع "إسرائيل" مما يعزز حقوق وكرامة المجتمعين، الا ان قبول هذه الرؤية يتطلب زعامة جديدة للجانبين ولو ان ذلك لن يكون سهلاً لكنه ليس مستحيلاً.

مما تقدم نرى بأن كاتب المقال قد ناقش تداعيات القضية الفلسطينية من خلال الشواهد التاريخية ومعطيات الواقع الا ان البعد الايدلوجي أو العقائدي يعد العائق الأكبر امام أي حل يطرح، فالقضية الفلسطينية لا يقتصر معالجتها على مخرجات الصراع السياسية والأمنية وانما يأخذ ابعاد واسعة وشاملة للبعد الديني والفكر التوسعي القائم على اقصاء الفلسطينيين وتعاقب مراحل التوسع الصهيوني اقليماً المعزز بالتغول الاقتصادي، ومن ثم فأن الكيان "الإسرائيلي" يكسب من خلال طرح المشاريع السياسية (كحلول نهائية للصراع) مزيداً من الوقت لتدعيم امكانياته التي تؤهله لمواصلة مشروعه الاستيطاني وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية وبلوغ اهداف المشروع التوسعي، لذلك تعكس مسارات الحلول السياسية ومساعي دبلوماسية الفاعليين الدوليين الى عدم جدية الكيان "الإسرائيلي" للتوصل الى اتفاقات تنهي الصراع، لاسيما وان الكيان قد نجح في تحييد الكثير من الدول العربية والإقليمية في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين أو التعبير عن امالهم في إيجاد صيغة حل مرضية لتطلعاتهم، مما يرجح القول بأن الكيان متجه الى حلول المعادلة الصفرية في انهاء الصراع لاسيما بعد احداث السابع من أكتوبر أي بمعنى ان الكيان ينتهج سياسة انهاء التواجد الفلسطيني سياسياً وعسكرياً والسيطرة الديمغرافية على مجتمعه، ومن ثم ارغامه على الانخراط في الدولة "الإسرائيلية" الواحدة المزعومة ذات السيادة المطلقة على الأراضي الفلسطينية انطلاقاً من معطيات الواقع الذي يفرض الاستسلام كحل وحيد، وايضاً العمليات العسكرية الجارية على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى في ظل غياب الحماية الدولية وعدم ردع الكيان عن سياساته اللامشروعة، وحين الانتهاء من هذه المرحلة يتم تأمين دولة الاحتلال من خلال استمرار عمليات تطبيع علاقات الكيان "الإسرائيلي" مع الدول تباعاً، فسلطة الكيان ماضية في تحقيق أهدافها حتى وان استدعى الامر الى تصعيد الموقف والدخول في حرب واسعة تشمل دول إقليمية انطلاقاً من هواجسها الأمنية القائمة على استخدام القوة المفرطة وحالة التأهب القصوى لمؤسسات الكيان، فضلاً عن توظيف الفارق التكنولوجي والتقني لإحداث تغيير يوائم متبنيات النهج الصهيوني ويحقق مزيداً من المكاسب السياسية والأمنية بما يخدم الاستراتيجية التوسعية لدولة الاحتلال"الإسرائيلي" المأمولة مستقبلاً.

(*) نشر المقال بتاريخ(٢٠٢٤\١٠\٢٩) على الموقع الالكتروني الخاص بمجلة (Foreign Affairs) التي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن : https://www.Foreign affairs.com